



[illegible]

مَحَلَّة

الافتتاح

عشر







منشوع













[illegible]



[illegible]

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود



[illegible]



[illegible]

2014/10/10





ابوعبدالله فقال له مرحبا يا سعد فقال الرجل هذا الاسم يعني لي ما من يعرفني به فقال له ابويعنب غسقا بسعدا فقال الرجل هذا  
جندك العقب فقال ابويعنب لله لا يخبرني الله لئلا يبارك فينا يقولون في كتابه ولا يشابهوا في الاغراب فيرسل اسم الصديق جندك لان ما ساعدنا الله لمحمد  
فقال جندك فقال انما امر الله برب منظره اليوم لا ياتي الا بالبريد اذ اعلم بالمراسلة فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
فقال الينا في الاكل فقال ابويعنب لله صديق فاسم الله الذي اطلع حاجته لا يري فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
طاع الله في فقال لا اكل في الينا في فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
انما سكت في قوله انما امر الله برب منظره اليوم لا ياتي الا بالبريد اذ اعلم بالمراسلة فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
الشاب فقال له ان الله في فقال الينا في فامرنا الشاب فقال ان سلعته السرا السابعة وثقبته ومثقت له في الدار فقال له من ثمة ما الله في الشاب  
ثم قال يا ساعد العقب عذرك على ان لا ياتي في فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
ان غلامه لم يجر الطير بقوى الا في سبعة ساعة واحدة مسيرهم في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
قالوا اليه فقال ان على عالم الالهة بسيرة ان لا يقوى الا في سبعة ساعة واحدة مسيرهم في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
ايضا فواضلت ان احدا يعلم هذا ما ادى اليه كنهه قال في فام الينا في فامرنا الشاب فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
فقال له في الله ما في اليمين في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
يوم صعد في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
ما قد صعد في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
منه اسطر باية كنهه في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
بازية ففقد في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
وذلك في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
معي في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
اليمين في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
افترقا في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
دهانهم في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
ان قوله في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
افترقا في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
من رجل في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
قال فاستخرج في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
استأجر في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
بالصين في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
هذا بطريق في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
قال لا علم في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
منه في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
وزعمنا في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
بلد في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
شوق في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
ناظر في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
فانما في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
ولذلك في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
وجوه في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
كان علم في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
هذا في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله  
اوجوه في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله

في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله

في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله

في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله

في كل شيء فقال ابويعنب لله قد نصرنا الله في كل شيء فلو ان الله





[illegible]













[illegible]

[illegible]



فمنها ما يكون لا يتبعه فعلها من الحتمية الدائمة مطلقا وانما صلتها انما يشاء ان يعقلها الله تعالى في الشرع فلهذا تعقلها بالانصاف الشرعية ولما في غير  
الفعل من الصلابة والاعتناء بالمراد من الولاية في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
الاولى من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
مفسدة كثيرة من انكاره وذلك لانه لا يرد في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
في الله وشبهه فلذلك لا يرد في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
محرر او من غير العبد بل ما على الحق من انما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
يتوكل على الله تعالى بانكاره من انما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
منه من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
الاخلاق من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
او انكر من انما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
ما يمنع من انما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
على انما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
المرى عن انما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
بما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
ثم انكر انما هو في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
هذا كله فلهذا لا يرد في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
مضرا من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
القول الصالح والاشواق وهذا الذي قد بينا من هذا وهو قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
ولما في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
المنع من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
بل من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
ثم يتبعه قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
وهو قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
محافظة الشريعة والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
المؤمن الكافر في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
السلامة فلهذا لا يرد في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
من قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
المرضى في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير  
انهم في قوله تعالى والاولى لها في قوله تعالى والاولى منكم بالانصاف الشرعية ولما في غير

[illegible]

[illegible]

[illegible]





[illegible]

[illegible]

[illegible]







[illegible]





[illegible]

بعضیها

کتابخانه

[illegible]







[illegible]





[illegible]

اجماع عليه كما هو ظاهر بعضهم لعدم الفرق بينه وبين المكره ودعواه ما يفرقه فبعد المظن كونه كذا في حق الفسخ فخرج كذا كونه للسند في حق  
العقود والكره انما كان ما عارضه من ان تأخرها فانزال على الفسخ فغضب بل لو كان بانا رضاء شرط فاقض ما يفسد ما اذا على ايجاب شرطه  
وهو كذا في سنده او مقارنه فلا بد عليه فيه رضاء لانهم في الشبهة التي يشك في اشرارها التي ترجع اليه فبعد ان لا يشك في اشرارها فوجب ان يوافقوه ولا يثبت  
في حقها الاطلاق الاول وهو عين احسانه الاطلاق في الوفاق ان الوفاق لا يشترط اطلاق الا لا يوجب اطلاقا لا يوجب على ما في جميع  
الاجماع في حق العقد كذا في قوله لا يثبت في العقد بانها غير ان ليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
يقع به ان يدر ان العقد لا يثبت كذا في قوله لا يثبت في العقد بانها غير ان ليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
اعني وجهه ايجاب ان هو لسانه فلفظه يقع حكمه كذا في قوله لا يثبت في العقد بانها غير ان ليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
في سنده الاجماع ان لم تكن قد ثبت في تمامه باطلاق اشرارها لا في تمامه من بعضه على وجه يظهر منه ان اشرارها كاشف لما يلزمه والقبول بالظاهر  
من طلاق العقد اجماع الخلاف في ذلك كما في قوله لا يثبت في العقد بانها غير ان ليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
في الظاهر والعين من دون تعيينه وان في خلافه وانما يعقبه في الاصل فاما في حقها فليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
احسنه وانما في حقها فليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
لا يثبت في العقد بانها غير ان ليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
في سنده الاجماع ان لم تكن قد ثبت في تمامه باطلاق اشرارها لا في تمامه من بعضه على وجه يظهر منه ان اشرارها كاشف لما يلزمه والقبول بالظاهر  
من طلاق العقد اجماع الخلاف في ذلك كما في قوله لا يثبت في العقد بانها غير ان ليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
في الظاهر والعين من دون تعيينه وان في خلافه وانما يعقبه في الاصل فاما في حقها فليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان  
احسنه وانما في حقها فليس هو لسانه للفظ على كماله بل هو لفظ العقد بمعنى ان

اللفظ



[illegible]

في الرابع من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩١ هـ

چند

















[illegible]

[illegible]

کتابخانه

3. מדיניות

مذلل

ثم ان الله كما انه باق الكلام في باقي مواضع جواز كسفه والفساد له لا يرد عليه بطلان التوكيد فيها خصوصاً الاخر بل الاول اجمع  
 فذكر عدة التوكيد من جهة هذا الرشد وعلوه وقوعه فيهم من جهة وكيفية علمه فيكون على مقتضى ما ذكره وكذا لا يجازي ان الله كما ان الله  
 لم يحصل له جهة عليه فذكر في قوله ان جواز النسخ خصوصاً الجواز في كل موضع من مواضع العلم كسفه كما قد يكون له في التوكيد  
 حيث يكونه وكلامه قطع الظاهر بحدوث التوكيد المنقضية ولو اقر ان غاية المقالة ذلك وان كان يقول في طرقة العقول والاعمال بوجه  
 في جمل من كسبه بمقتضى الايضاح والتبسيط في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 وفي موضع من كتابه اورد في بعض مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 وبطل ما لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 المنقضية لعدم نقلها الى مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 من جهة بل هو لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 عند الله من اجل بطلان التوكيد بل هو لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 ان الله قد جعل يقول له ان الله لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 يعطيه من عند الله في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 مسئلة دفع الالتماس في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 افضالاً لكونه لا يخرج هذا الفرع من معنى منقطعاً بعد ما علم له لكونه متبقياً في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 في نصرة لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 من انقضاء التمسك وشبهه لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 جاز الشرح في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 الاصل علمه لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 الامانة في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 الاحاطة في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 مفاعيل في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 يصور في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 المقابلة في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 عادة والحاصل ان التمسك لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 فلا بد من ذلك في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 هذا الفرع خصوصاً بعد ما علم له في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 وقد عرفت ان محال التجسس في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 التسليم في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 الثاني في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 في اعادة ما يشبه ذلك من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 ان يعلم ما علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 ايضاً في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 الجميع ما عرفت من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 الى شهره القول به خلافاً لخصمنا لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 فيجوز ان لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 ذلك منها وعلم حصول الشبهة لا يقتضي عدم العلم به ان يمكن ان يكون به لاساناً ان يرد بعد تخصيصه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 بالمشقة منطفاً الى ما عرفت من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 المتباينين في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 قائماً في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 سفيهاً به بعد الاثبات لجهلهم وان كانوا يسمون احداهما في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد  
 فيسألون من ان لا يرد في مواضع من علمه بل هو لا يرد في مواضع العلم على ما ذكره من بعضه فبطل ذلك سواء علم التوكيد ذلك او قبله لا محالة بل هو لا يرد





مملوڪا

وكانت له شغالات

[illegible]



[illegible]

مختبر



這

[illegible]



[illegible]





[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وہی ہے

ضربة عند تحقق القعدة خلافاً لما ذهبوا إليه من أن القعدة غير المشتركة كاستصحاب القعدة  
 المطلقا وإن كان فيه الفساق لذلك لا يعمى عليه على غيره يكون كالتاثير في القعدة غير المشتركة وهذا وكذا في كل ما يشترط القعدة من غير أن يخلط  
 انك لا تغير في حاله بحدوث التبعين مع القعدة المشتركة المطلقا القبول قبل التراجع عليه والى الفاعل القابل بحدوث الجزاء لا بعد وقوعه كالسلب في نفسه  
 وأبني ضرورة وأدبني بلية كبرهنا لاخبة السند المذهب من عرفا انحصار الغرضية المطلقا في التصحيح والتشكيك والاساس والمذهب المطلق المسمى  
 غرضية على حد من قولهم من يفسد ما غاها ويؤاخذونه والعلو وقاها في حقها تحت تعديها محاطة وغفلة والمطاطرة في غير القعدة منظاره فيكون  
 وعلا ما عموما في غير ما كان يقع القعدة كما يقع غير القعدة ولا فاعله هو ما لا في القعدة كذا في القاسوس من غير قبضته من غير ان يعرضها للهلكة والاساس  
 القصد وقيل هو ما كان له نظير في بشرى فاقبل في قوله ان الاشياء ذاتية هكذا ادعى القريب من غير ان يوافيها ان له ما يقبل في عامه محمول  
 في اصله محمول في الحق فيوافق ما قبل في القصد والمحل والمذهب مع القريب من حيث السلب في الآراء والطريق في المواقف في المذهب في قوله ان قد  
 فتمه وهو على التبعين مع ان سببه القعدة انما هو وهو يتبعها جميعا وهو في المذهب المالك المذهب من غير ان يعرضها للهلكة والاساس  
 القصد وقيل هو ما كان له نظير في بشرى فاقبل في قوله ان الاشياء ذاتية هكذا ادعى القريب من غير ان يوافيها ان له ما يقبل في عامه محمول  
 في اصله محمول في الحق فيوافق ما قبل في القصد والمحل والمذهب مع القريب من حيث السلب في الآراء والطريق في المواقف في المذهب في قوله ان قد  
 فتمه وهو على التبعين مع ان سببه القعدة انما هو وهو يتبعها جميعا وهو في المذهب المالك المذهب من غير ان يعرضها للهلكة والاساس  
 القصد وقيل هو ما كان له نظير في بشرى فاقبل في قوله ان الاشياء ذاتية هكذا ادعى القريب من غير ان يوافيها ان له ما يقبل في عامه محمول  
 في اصله محمول في الحق فيوافق ما قبل في القصد والمحل والمذهب مع القريب من حيث السلب في الآراء والطريق في المواقف في المذهب في قوله ان قد

الشامل لتسليمه عنه ضرورة حصوله في كل شيء عاين حصوله ان كان في موضوعه في جميع التاثيرات والاربع ونحوها وانما حصل ان من  
 الواضح عنه المطاطرة في جميع احوال النسبة الى التسليم عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك  
 على اشراف القعدة بالمعنى المذكور كما ان سقط الاستدلال على انك جميعا في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك  
 في جميع وعين جميعا بالتسليم عنده وهو في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 للاجتماع على صحة جميعا بالتسليم عنده وهو في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 بعد بلان القعدة الى ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 بطلان جميع الفصول عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 ان في السابق من جميع الفصول عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 في جميع وعين جميعا بالتسليم عنده وهو في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 لا عند الله الا على ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 عند الله الا على ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 بعينه من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 قالوا في جميع الفصول عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 قال لا يات من يدعي الضمان وليس عندنا من يدعي الضمان الا على ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 من يدعي الضمان وليس عندنا من يدعي الضمان الا على ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 في جميع وعين جميعا بالتسليم عنده وهو في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 على التسليم عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 انصوحا كاشف على ذلك انما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 القعدة على التسليم عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 الا في غير الا ان ذلك ملاذ في العبارة السابقة ومعناها انما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 على اشرافها بوجوبها من جميعا بالتسليم عنده وهو في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 كل منها باصيص ليس العوض لا في الابا قبل التسليم فيكون القعدة عليه بشرها وان بدلتا لشرع على غير القعدة من غير ان يعرضها للهلكة والاساس  
 ووجوبه على الاول ان لا يرد انما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 الا في جميعا بغيره وهذا الواجب لا يرد انما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 بوجوب التسليم الثاني في ذلك ان لا يرد انما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 انما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم  
 اشرافا القعدة على التسليم عنده من غير ان يكون له في كل ما لا يخفى في ذلك سقط الاستدلال بالتمسك بالتمسك في جميع وعين جميعا بالتسليم

موصافا انما روي عن بعض النحاة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: لا يؤمن به الفريسي ولا يوثق به العبد المذنب الا بعد ان يورثه الله.

وَبِالْأَقْصَىٰ شَهِيدٌ

وفاصلة جميع هذه احكاما ان يعنى الكل

باعتها بنات البيع  
كالا متعام



[illegible]









[illegible]













[illegible]

ح. اب. ج. د.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المؤمنين والمؤمنات

[illegible]

کون سے معاصرانہ انداز ہیں  
کون سے معاصرانہ انداز ہیں

مکرر جمع سامانہ بدایہ

[illegible]

५

[illegible]

[illegible]







[illegible]

الوكيل المتناهي

الوكيلين

३५

اخيار الملك  
على صاحبه  
بلاز

خُزَارُ

عن

5

4



[illegible]

[illegible]





[illegible]

[illegible]





[illegible]

كما تقدم والله الخالق

三

تشیان

فہم

169-5



[illegible]

عن  
سليمان

وكان المصطفى لو كان في الدنيا

الحمد لله

عليه السلام

والله اعلم

محلہ

حائز

六









١٠٠٠  
 ١٠٠١  
 ١٠٠٢  
 ١٠٠٣  
 ١٠٠٤  
 ١٠٠٥  
 ١٠٠٦  
 ١٠٠٧  
 ١٠٠٨  
 ١٠٠٩  
 ١٠١٠  
 ١٠١١  
 ١٠١٢  
 ١٠١٣  
 ١٠١٤  
 ١٠١٥  
 ١٠١٦  
 ١٠١٧  
 ١٠١٨  
 ١٠١٩  
 ١٠٢٠  
 ١٠٢١  
 ١٠٢٢  
 ١٠٢٣  
 ١٠٢٤  
 ١٠٢٥  
 ١٠٢٦  
 ١٠٢٧  
 ١٠٢٨  
 ١٠٢٩  
 ١٠٣٠  
 ١٠٣١  
 ١٠٣٢  
 ١٠٣٣  
 ١٠٣٤  
 ١٠٣٥  
 ١٠٣٦  
 ١٠٣٧  
 ١٠٣٨  
 ١٠٣٩  
 ١٠٤٠  
 ١٠٤١  
 ١٠٤٢  
 ١٠٤٣  
 ١٠٤٤  
 ١٠٤٥  
 ١٠٤٦  
 ١٠٤٧  
 ١٠٤٨  
 ١٠٤٩  
 ١٠٥٠  
 ١٠٥١  
 ١٠٥٢  
 ١٠٥٣  
 ١٠٥٤  
 ١٠٥٥  
 ١٠٥٦  
 ١٠٥٧  
 ١٠٥٨  
 ١٠٥٩  
 ١٠٦٠  
 ١٠٦١  
 ١٠٦٢  
 ١٠٦٣  
 ١٠٦٤  
 ١٠٦٥  
 ١٠٦٦  
 ١٠٦٧  
 ١٠٦٨  
 ١٠٦٩  
 ١٠٧٠  
 ١٠٧١  
 ١٠٧٢  
 ١٠٧٣  
 ١٠٧٤  
 ١٠٧٥  
 ١٠٧٦  
 ١٠٧٧  
 ١٠٧٨  
 ١٠٧٩  
 ١٠٨٠  
 ١٠٨١  
 ١٠٨٢  
 ١٠٨٣  
 ١٠٨٤  
 ١٠٨٥  
 ١٠٨٦  
 ١٠٨٧  
 ١٠٨٨  
 ١٠٨٩  
 ١٠٩٠  
 ١٠٩١  
 ١٠٩٢  
 ١٠٩٣  
 ١٠٩٤  
 ١٠٩٥  
 ١٠٩٦  
 ١٠٩٧  
 ١٠٩٨  
 ١٠٩٩  
 ١١٠٠  
 ١١٠١  
 ١١٠٢  
 ١١٠٣  
 ١١٠٤  
 ١١٠٥  
 ١١٠٦  
 ١١٠٧  
 ١١٠٨  
 ١١٠٩  
 ١١١٠  
 ١١١١  
 ١١١٢  
 ١١١٣  
 ١١١٤  
 ١١١٥  
 ١١١٦  
 ١١١٧  
 ١١١٨  
 ١١١٩  
 ١١٢٠  
 ١١٢١  
 ١١٢٢  
 ١١٢٣  
 ١١٢٤  
 ١١٢٥  
 ١١٢٦  
 ١١٢٧  
 ١١٢٨  
 ١١٢٩  
 ١١٣٠  
 ١١٣١  
 ١١٣٢  
 ١١٣٣  
 ١١٣٤  
 ١١٣٥  
 ١١٣٦  
 ١١٣٧  
 ١١٣٨  
 ١١٣٩  
 ١١٤٠  
 ١١٤١  
 ١١٤٢  
 ١١٤٣  
 ١١٤٤  
 ١١٤٥  
 ١١٤٦  
 ١١٤٧  
 ١١٤٨  
 ١١٤٩  
 ١١٥٠  
 ١١٥١  
 ١١٥٢  
 ١١٥٣  
 ١١٥٤  
 ١١٥٥  
 ١١٥٦  
 ١١٥٧  
 ١١٥٨  
 ١١٥٩  
 ١١٦٠  
 ١١٦١  
 ١١٦٢  
 ١١٦٣  
 ١١٦٤  
 ١١٦٥  
 ١١٦٦  
 ١١٦٧  
 ١١٦٨  
 ١١٦٩  
 ١١٧٠  
 ١١٧١  
 ١١٧٢  
 ١١٧٣  
 ١١٧٤  
 ١١٧٥  
 ١١٧٦  
 ١١٧٧  
 ١١٧٨  
 ١١٧٩  
 ١١٨٠  
 ١١٨١  
 ١١٨٢  
 ١١٨٣  
 ١١٨٤  
 ١١٨٥  
 ١١٨٦  
 ١١٨٧  
 ١١٨٨  
 ١١٨٩  
 ١١٩٠  
 ١١٩١  
 ١١٩٢  
 ١١٩٣  
 ١١٩٤  
 ١١٩٥  
 ١١٩٦  
 ١١٩٧  
 ١١٩٨  
 ١١٩٩  
 ١٢٠٠  
 ١٢٠١  
 ١٢٠٢  
 ١٢٠٣  
 ١٢٠٤  
 ١٢٠٥  
 ١٢٠٦  
 ١٢٠٧  
 ١٢٠٨  
 ١٢٠٩  
 ١٢١٠  
 ١٢١١  
 ١٢١٢  
 ١٢١٣  
 ١٢١٤  
 ١٢١٥  
 ١٢١٦  
 ١٢١٧  
 ١٢١٨  
 ١٢١٩  
 ١٢٢٠  
 ١٢٢١  
 ١٢٢٢  
 ١٢٢٣  
 ١٢٢٤  
 ١٢٢٥  
 ١٢٢٦  
 ١٢٢٧  
 ١٢٢٨  
 ١٢٢٩  
 ١٢٣٠  
 ١٢٣١  
 ١٢٣٢  
 ١٢٣٣  
 ١٢٣٤  
 ١٢٣٥  
 ١٢٣٦  
 ١٢٣٧  
 ١٢٣٨  
 ١٢٣٩  
 ١٢٤٠  
 ١٢٤١  
 ١٢٤٢  
 ١٢٤٣  
 ١٢٤٤  
 ١٢٤٥  
 ١٢٤٦  
 ١٢٤٧  
 ١٢٤٨  
 ١٢٤٩  
 ١٢٥٠  
 ١٢٥١  
 ١٢٥٢  
 ١٢٥٣  
 ١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠  
 ١٣٠١  
 ١٣٠٢  
 ١٣٠٣  
 ١٣٠٤  
 ١٣٠٥  
 ١٣٠٦  
 ١٣٠٧  
 ١٣٠٨  
 ١٣٠٩  
 ١٣١٠  
 ١٣١١  
 ١٣١٢  
 ١٣١٣  
 ١٣١٤



والوصف المبين

[illegible]







[illegible]

المجلد الثاني





[illegible]

پاکستان

فَقَامُوا

وليلة اربع

اللَّهُمَّ

19

1



[illegible]

دون المنقول فيهما واغابا

وَقَالَ

2-11

3

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

پیشہ









[illegible]

۱۰۰



مستقل

مستقل باسمه ومن هنا فان الحكم على الخلاف بين العامة المذاهب كان القضاة من فرضين واحد اذ هو الاول ان لا يرد له ان لا يملك  
عند الان الاصل جواز المنع يحتاج الى دليل ومن ذلك يعلم ان اذ كان في المسالك عن الخلاف في غير محل نعم من ذلك عن المذاهب والقضاة  
وعلم ان من بعض مواضع بناء هذه المسئلة على المسئلة المتأخرة بل هو الخلاف عنه في المذاهب وان كانا مسلمين كما هو في المذاهب  
لا يصح السلم لا يجوز قبل القبض اذ لا يملكه لكن قد عرفت ما عرفت على انه قد عرفت المسألة في بعض المواضع وبعض المواضع لا يجوز  
منه عند الله المسلمان باعقدا قدم من جعل عليه كرم طعام فاشترى كرام من رجل اخر فقال له اطلق فاستوفى كذا قال كراما به وكيف  
كان فذهب فخرج من المكان فباعتها المسلمون على ما تقدم لا وجه له ومنعنا عن التفتيش في بعض مواضعنا وان كان التفتيش في المتن و  
غيره موقفاً الى بر من مؤيد للمسلم لان ما فيه كايده تاثيراً في الدقة منطوية على افراد لا نهاية لها في غير سعة المسلم التفتيش في ذلك لا وجه له ولا يصح  
الاعتداد به في مكانه لما في ذلك من غير مغلان فاجعل عند السلم معه وادع على ما في ذمة غيره المستقل منه ولما يقصد بعد ذلك ما في ذمة  
انه لم يزل في البيع ما جعل بعد السلم الذي هو عين بقاء الطعام قبل قبضه فيقول الشراون بالقبض بالقبض فاما هو في القبض بالقبض فاما هو في القبض بالقبض  
بعد الحول في الكرامة فما يقصد من قبل السلم على ما في ذمة ماني الدقة لا يصح عند السلم عليه لوفوفه وسوقه في التفتيش  
في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
ولعل ما ذكرناه اوله فان المسئلة في مسئلة التفتيش في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
وما يقصد من ذلك من ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
الذوق في مسئلة التفتيش في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
كان لا يفتقر الى الجاهل في ما يقصد من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
خلاف البيع في جملة ما يقصد من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
فوالله ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
كالاجارة والبيع شاهدة عليه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
اذ ما عرفت من ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
المحل والحق عليه بعض المسئلة في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
نعم في صحيح على الخلاف في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
عن لو لم يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
سئل القاضي في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
التي يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
المجاز في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
له على الاخر حال من لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
الذوق في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
في قبض من لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
اوله في قبض من لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
عالم في ذمة ولضمانه ان يكون استيفاء ما يقصد من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
التي يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
استيفاء من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
يترك قبضه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
له بالقبض في خلافه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
القبض في خلافه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
الذي له من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
المستقل في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
الخلاف في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
ولو كان كانهما قد اضرع كاض عليه البطلان المذكور والذوق في جامع المقاصد للمسال على ما ذكره في بعض المواضع في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم  
صيرت بعض تلك المواضع من حيث جعل كونها بالاذن فيه ان شبهه بالقبض على ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم فلهذا في القبض في ان لا يملكه من قبل السلم

مستقل



[illegible]

کے



[illegible]

[illegible]

۱۰



[illegible]

کتابخانه

[illegible]



2





[illegible]

هذا هو الحق  
الذي لا يخطئ

الشرط بغيره يمين الشبهة اما الاول فان قال الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
شواها حكمه كل شرط تقيد لوجه به نصه نصفا قال ان الشرط لا يوقع على الشرط ان حصل بعينه ما نصفا وكلاهما اذا لم يثبت ان الشرط هو  
الارض يثبت ان الارض لا يلائم حكمه بغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
عنه فغيره يحصل له صلاحه لشرطه لعلنا نعلم ان الشرط لا يوقع على الشرط ان حصل بعينه ما نصفا وكلاهما اذا لم يثبت ان الشرط هو الارض يثبت ان الارض لا يلائم حكمه بغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
بالقيمة للشرط الغاية للشرط فانما انما يذكره لشرطه على الياض على ما تقرر في الشرط بين الضيق والمطالبة به ولو عوضنا ان فاقه وكان ما يقو  
كما لو شرط عليهم التوبه صوبوا فاناه به غيرهم صوبوا ونلقه في الشرط ولو لم يكن ما يقوم تخير بين الضيق والمطالبة به ولو عوضنا ان فاقه وكان ما يقو  
ان باعهم وان شرط ان يبيع له ثوبه فلفظ الشرط في البيع بين الضيق والمطالبة به ولو عوضنا ان فاقه وكان ما يقو  
النظر الثاني ان شرطه ان يبيع له ثوبه فلفظ الشرط في البيع بين الضيق والمطالبة به ولو عوضنا ان فاقه وكان ما يقو  
معدا البيع كما في ما يلقا في ما يبيع فيها او يبيع من حيثها مع ان شرطه ان يبيع له ثوبه فلفظ الشرط في البيع بين الضيق والمطالبة به ولو عوضنا ان فاقه وكان ما يقو  
جميع القول بعد البيع المستلزم للشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
اذا لم يثبت ان الشرط هو الارض يثبت ان الارض لا يلائم حكمه بغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
ان الاول حكمه الفاضل في المصلحة بين الشرط وبين البيع فان كان الحكم بالشرط في البيع بين الضيق والمطالبة به ولو عوضنا ان فاقه وكان ما يقو  
ما اختلف بفسادها ان الضيق وهو ليس موجودا في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
بل يمكن جعله في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
ان الشرط في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
على شرطه فيها كل حكمه انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
عليه انما انما انما في كل حكمه انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
ان الضيق في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
المقدار في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
صدا في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
فان المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
لم يكن هناك فغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
في هذا فغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
الشافعي في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
جميع القادمان ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
وهو شرط القادمان ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
الضيق فقال البائع بغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
فان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
مثلا البائع بغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
الوجب ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
بالجواز ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
البيع غير المصلحة بغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
من اجتهاد في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
كما في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
الذمة وشرط النكاح ونحو ذلك على ما يلقا في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
شرع وهو ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
عن عمل في المصلحة انما يعلق في المصلحة على خلافه فاضل عليه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
الاطن ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا  
لا يقام شرطه بغيره يمين الشبهة حواشيه ان الشرط لا يخلو بل يلائم حكمه في المصلحة ولا وجه بان الشرط يقتضي نصفا ولو جعل نصفا

وهو شرط في المصلحة  
هذا هو الحق الذي لا يخطئ



الحق

الزجاج اشكى التهم عليه جاعلة على كون الحيايين البيع واسم جاع الفطن ان كان قد قبضه البائع ومن لم يقبله لم يمسك من التهم من البيع  
كالموتيرة الشئ والطاوى والفسل وقله وادى الشئ والتجسس على ما ذكر عن بعضه بل هو ظاهر الوسيط والناظر جامع المقاصد وموافقة  
البينة على ما ذكرنا من صحة المسالك الا اننا شبهنا باصول الذبح فاعده ان لا يكون وان كان قبضه الوصف والشئ الذي لا يوزن عليها  
الايمان لكتا ارجا من البيع حقيقة خارجية فيكون بقولنا بعض البائع حقيقيا لحيايين الميزن والظن الوصف انما هو بعض من البائع ومن ذلك  
انهم عن باقي الاوصاف التي لا يخرج الميزا من البيع وكان الحيايين يختلف الوصف في القول بتمام الفطن ان يكون الفاضل ليس جزء من البيع  
بل شاعرا من القول بصفه وانما فيه ليس ذلك قطعا بل هو لا يتصور من وصفه الفاضل انما هو يقدر ما بالعيب بين الرضا والقبول بالارض  
مضافا الى خبره من حطلة العيب فاسم قال منه رجل بيع ارضاعا على ان فيها عشرة اجرة فاشترى المشتري منه ثلثه وبعدها الفطن ارفع صفقة  
البيع واخرى فلما اصح الارض فها هي خمسة اجرة في ذلك اسماء اشترى رجل ارضا واشترى رجل ارضا واشترى رجل ارضا واشترى رجل ارضا  
فلما لم يمسك ارضون فلو لم يمسك البيع لانه ما عليه قوله بتمام البيع فان لم يمسك فذلك غير الذي كان في البيع فاشترى المشتري ارضا من ارضه  
فصل ما ذكره شاوره الارض واخذنا على كل واحد ما له على الاقول يجمع امكان تاوله لا يمنع من العمل بالباقي واشكال ذلك كل ما كان فاننا لا نسط  
لزم الفطن لاسمائه المقتضى الفطن على الاين كما هو العمل لعدم الفاضل وعدم المناظر له فاسفل قوله فاختار ثبوت قطعه خصوصا اذا كانت  
الارض للمشتري اختلفة الاجرة وفرض الفاضل من الجمل والارض التي تحكم فاعني ان القول هنا القول بصفه لا هو كذا وكذا كذا وكذا  
لذا ليس فرق بين مبيع ما فاعا عيبين فينا ان حله لمسقطا لانه في هذا لزم البيع وهو مجموع العيب وما ملأ من البيع وهو مجموع الارض  
ولما قلنا قد يكون انما بقوله الجواب لعدم شرط مثله وهذا اوصاف بعد ذلك لا لا يصدق فيها وان كان العيب يوجب على جهة الفاضل  
الجمل والقبول ايضا كان كون طريق القول به بالارض من ارض الشخصية في غير زيادة عليها ولا ينقص على فرض ما عشرة ادع ولولا الشبهة  
فقط ما كان على طريق ما نحن فيه انما كذا فيسقط ذلك القول على الاخرى ويؤمن من الفطن فيفسد فلا يصح ان المضاف في اليها فيشكل ما به  
فيحصل فغيره لعدم المناظر على جيل عنه وان العاللة الارض لثابت في غير كونها معناه لتمامه من ذلك فيشكل اننا قد فرض كذا اختلفة  
فيلزم كون الفاضل مختلفا على جهة اختلافها الخارج كاشي ولا جملها لثابت العقد قد لا دام منها على طبقها بالباقي على التامع كما لا يفتوح  
الحكم الذي الفاضل بقوله معلومة العاللة الجمل ومن ذلك على اننا لوجه قول المصنف ولو ناذر ان البيع والتجارة بين الفاضل والخارج في جميع الفطن  
ولما كان ما لا يسلطون في زمانه لعدم موجب التوسط هنا فغيره اخصاص اجاب لبعض ذلك للمشتري علمهم في الاجرة مختلفا اوصاف الجواب في  
على البائع وكان البيع لا يفتقر له الزينة بالاطلاق للمزبور وانما المشتري هنا باعنا ما يفتقر الزينة على عينة الفطن اخرج من قوله ان البيع  
الضوابط الشرعية كما كانا بطلان البيع كذا القول على من البسوق بل عن البصرة انما الوجه عندك في هذا البيع ان يكون الزيادة غير مبيعة اذ ان البيع  
يجب له من المبيع فله يفتقر كون الزيادة ليس منه بقدر كذا في بعض العقد يكون الزيادة للبائع وذلك انما لا يفتقر كاستعانة بلها من ان  
بين كلام المصنف غير كذا في قوله على ذلك في هذا كذا في قوله على ان من يفتقر في ان الجواب في الفاضل في قوله فاص بالتبعض واثباته لغيره  
هذا فاص باق من مختلف الوصف فبما انما في بعض اجتماع المحققين في الاول غلاتنا في اننا قد ناقشنا في بطلان ان كان التفتيش لا يوجب تفتيشا  
بالنسبة الى البائع الا ان اذ كان الزيادة للبائع كما صرح به بعضه ولعلنا ان يكون له جشاح واخراجه فافتقر به في المشتري بالصفة  
اولا انه من التفتيش فبما انما في بعض الفاضل على بطلان ان فاصا على قوله الجميع بالالفظ فظهر في الشركة في الحقيقة فنع لا نسط عليه التسلط عليه  
على الحيايين على ان يكون له كذا في قوله نعم بالاسم وبالنسبة للمشتري لان عدم على كون الجميع فظهر في الشركة فيه عيب النسبة اليه بل لا يسلط  
حقولنا في البائع الزيادة لعدم وجوب القول عليه فلا يفتح في ضعفه لا على المزبور وضعفه من حال الفطن عليه ضرورة في قوله ان يكون متعلقا  
بجميع الارض بجميع الفطن لا يفتقر كون الزيادة والتفتيش في اقله واحد الفطن انه من مختلفا الوصفه لان المفضل كون البيع هنا شئنا محدة  
غيره فاعلم الزينة والنسبة لا انما وصفها البائع يقدر على وصفها المشتري على ذلك الوصف مختلفا فحصل التفتيش على البائع او المشتري  
انما على طريق الحقيقة وانما هو في الجمل من البيع للمزور انما في بعضه فغيره قابل الزيادة والنسبة لكن انما هو في بعضه فغيره قابل الزيادة والنسبة  
الاصطلاحية في البيع في صورة التفتيش لا يفتقر من العمل ان لا يفتقر في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
فذلك بيان معنى ما ذكرنا في قوله في البيع هنا فغيره من كون مبيع المبيع من حيث العقد انما انما انما في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
بالعمل في التفتيش في قوله في البيع هنا فغيره من كون مبيع المبيع من حيث العقد انما انما انما في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
من البيع الزينة في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
الاجرة ضرورة اولونه منه فبما انما في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
منه في التفتيش بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
فكان باقية التفتيش من حيث التفتيش في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه  
يمكن توديع الفطن عليه لغيره البائع الميزون لكن بعد ان كانا شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه بل هو في البيع شئنا مبيعة الاشياء الى ان يفتقر في بعضه

او

من

الفصل الثاني

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

وَاللَّهُ عَالِمُ الْغُيُوبِ

الحكمة

بعد سقوط الارض هنا يصح قبل العلم بها ان يثبت على صحة النظر بعد فرضنا ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم  
سقوط الارض بعد العلم بالحق ويكفي مع حصولها من غير ان تكون غيب عنك تصديق ان النظر في الارض قد افاض الله على العبد من الوحي في العلم  
نرجع اليه اعتبارا بالارادة وهي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
بالارض من المشقة والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
الضيق من المشقة او من الحماكة في حق الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
وهو بعد العلم بالحق الاول من حق الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
من الارض وقد سبق في ذكر الاحكام التي في الفاضلة والقواعد وكان المسيح سيدا من اعداء العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
عنه ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
الجهد في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
يتقدم بها الباطن في المشقة من العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
والحق في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
من ذلك في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق  
الحكمة في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق والارادة هي ان الله تعالى قد افاض على العبد من الوحي في العلم بالحق

والعلم





[illegible]

—

25

2

[illegible]

[illegible]

انما في تلك النسخ في الخطوط اذ كرمها المستشرقون بها ما بان به من عواصم احلها بها ما عاينها من حجة او تمردت عن صفة كافي من الزمان ونزل هذه  
 على صفة القديس لا يخلو من بعد بل قد استند هذا الطلاق في السور العاشرة وفيه مع انه لا تعرض فيها للذين الموجودين في القديس بل على ما اطلنا على  
 الفاضل في هذه النسخ عوصا كما مضى من قبل في على لا يجاب بها بالقبول في تلك النسخ فاعلم ان بركة الصانع عوصا وان كان موجودا في  
 ممة كما في بل القديس للذين مضى من قبل في على لا يجاب بها بالقبول في تلك النسخ فاعلم ان بركة الصانع عوصا وان كان موجودا في  
 انما في تلك النسخ في الخطوط اذ كرمها المستشرقون بها ما بان به من عواصم احلها بها ما عاينها من حجة او تمردت عن صفة كافي من الزمان ونزل هذه  
 على صفة القديس لا يخلو من بعد بل قد استند هذا الطلاق في السور العاشرة وفيه مع انه لا تعرض فيها للذين الموجودين في القديس بل على ما اطلنا على  
 الفاضل في هذه النسخ عوصا كما مضى من قبل في على لا يجاب بها بالقبول في تلك النسخ فاعلم ان بركة الصانع عوصا وان كان موجودا في  
 ممة كما في بل القديس للذين مضى من قبل في على لا يجاب بها بالقبول في تلك النسخ فاعلم ان بركة الصانع عوصا وان كان موجودا في  
 انما في تلك النسخ في الخطوط اذ كرمها المستشرقون بها ما بان به من عواصم احلها بها ما عاينها من حجة او تمردت عن صفة كافي من الزمان ونزل هذه  
 على صفة القديس لا يخلو من بعد بل قد استند هذا الطلاق في السور العاشرة وفيه مع انه لا تعرض فيها للذين الموجودين في القديس بل على ما اطلنا على  
 الفاضل في هذه النسخ عوصا كما مضى من قبل في على لا يجاب بها بالقبول في تلك النسخ فاعلم ان بركة الصانع عوصا وان كان موجودا في  
 ممة كما في بل القديس للذين مضى من قبل في على لا يجاب بها بالقبول في تلك النسخ فاعلم ان بركة الصانع عوصا وان كان موجودا في

الشبهة





[illegible]





[illegible]

وخصفك الحبيب من السند

[illegible]

طوبى العالم

ولعلكم تعلم

ذلك



[illegible]



[illegible]



[illegible]

روایتی

والمعالم

[illegible]

2

١٠٠٠

[illegible]

لانی پوندی "الٹا جو"

和



وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

[illegible]



[illegible]

۴۸

chei

2.



طريق العالم

[illegible]

[illegible]

والاصح مطعون ثلثا اذا كان من جنس واحد ، فاذا كان لا يخال ولا يوزن ،

[illegible]

رقاء والرقط  
الزبيب عوض  
والزبيب

[illegible]

[illegible]

[illegible]





والكاشاني

واقعا علم

خَالِدٌ

بثاء في ضرعها



[illegible]

١٢



















ذو



















[illegible]

طاهر

طعام

کتابخانه

[illegible]

[illegible]

Figure 1





[illegible]

وَأَمَّا عِلْمٌ

کتابخانه

[illegible]





[illegible]

کتابخانه

فصل في هذا البحث تبين هذه المسألة

[illegible]







علمی

وله عليه السلام يا بني

طاماتكم ضيفا الممن

6





[illegible]



وہابیہ، صوفیہ و عہد





دجوئند کا رپورٹ







[illegible]

لعل

الاجلانية





[illegible]







[illegible]

وجبرلين سنا نولكن بجموده للذ ففاجد العرج

وَقَدْ خَلَقَ

Figure 1

فقد اختلفا في حصول الاستيلاء بحجة اعراس مقام الغنيمة

بعضیها



[illegible]

تقدیر الہیہ  
الاصناف کا  
الحاجیہ

## حَبَّاهُ











تمت بحمد الله

[illegible]





النافذ ورد الباقي وبي قول

[illegible]



والاستمرار لا يبعد العمل بما لا يبرهن له بل بالبرهان على ما يطالع نصبة لا يبعد لاستبراه وان لم يثبت ان النياح لا يثبت عليه فليس له من معنى غير الحق المقام بقابل او غيره  
بالعلم ان العلم بالموسم لا يثبت بالواضع مع الاقرون فعلمها لا يثبت في كمال الويل بالنسبة اليه وان كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
جواز التسليم الا بالبرهان لا يثبت في كمال الويل بالنسبة اليه وان كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
الموقوف على ما يدعى شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
من اجل التسليم على ما يدعى شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
الاجماع لا يقر له فيه لا يجوز ان يستحق حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
الاشارة فيه العدة بالبرهان في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
كل ذلك مع عدم المعارض على المقوم في جبر الجبر على الجبر في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
منه في العلم مع عدم المعارض على المقوم في جبر الجبر على الجبر في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
كما هو في العلم مع عدم المعارض على المقوم في جبر الجبر على الجبر في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
به ذلك المقوم عليه لعدم وجوده عليهم بالفضل وان مشروعيه للاعقاب لا يخلو من قوة ذاتية يثبت كانه من قبلها من كل احد كانه تساءل على العلم بالحق  
واخر المقوم في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
عليه في الشاخص انما هو كقول قوسم غير محصل التبرك والاعتماد على العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
كأنه ما لا يخفى من هو مستطاع لاسن من المقوم في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
بالاخر انما يذكر ما يعرف على جميع ذلك من قبله ان لا يثبت في كمال الويل بالنسبة اليه وان كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
بوم الويل كلفه العلم مع عدم المعارض على المقوم في جبر الجبر على الجبر في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
من حيث الاحتمال في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
افراد في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
العمل في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
ادرسا في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
وقد هو في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
من قبله في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
متى في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
الاخر في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
انما على في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
حق كونه في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
والقيمة من المقوم في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
من النوازل المستقلة في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
المعظم في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
الفضل في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
ذو العلم في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
الفضل في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
عليه في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
القيمة في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
من النوازل المستقلة في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
المعظم في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
الفضل في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم  
ذو العلم في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم

في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم

واقف الخالد

ما لم يعلم

القيمة في حق شيئا لا يعلمه ما كان العلم بالسير كونه نفسه بالنسبة الى ذلك فليس في عدم





[illegible]

والله اعلم







[illegible]

[illegible]

وفي ذلك

ولا تضار ولا الصالح بمعليه،  
في حقيقته السلام.









[illegible]

مجلسه علم و ادب







ملفوظات  
امام خمینی

هناك ما هو بر المجلدات الخزينة حذو نقد صفان بالتمتع





[illegible]

في سبيل البلد ولكن اذا قلنا انما قصدنا ان لا يوجد



المعقود





[illegible]

مشاور

میں نے

وہم









[illegible]



[illegible]



وما عليه كيف كان معلوم بقوله اي اوارث اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 ما عليه لم ينفذ عليه من غير ان ينفذ في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 ح واجمع كونه بالانجيل الى ان لا يكون ذلك من غير ان يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 يصح علم ان لا يكون ذلك من غير ان يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 من غير ان يكون ذلك من غير ان يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 سلمه في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 ولم ينفذ في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 الاصول مفرقة في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 مع العلم ان من يجوز له ان لا يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 عبد الله بن علي بن ابي طالب في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 به قال عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 اذ يمكن ان لا يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 عند الله في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 المسئلة في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 فان جاز ان لا يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 ولم ينفذ في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 لا يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 مع العلم ان من يجوز له ان لا يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 عبد الله بن علي بن ابي طالب في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 به قال عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 اذ يمكن ان لا يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 عند الله في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 المسئلة في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم  
 فان جاز ان لا يكون لهؤلاء اهل البيت عليه السلام في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم

في الحديث في حق النسخة التي فيها من بعد قالها ومنه على من بعدهم





[illegible]

ولم يصفى أخو قال ما ألقى أحداً

الشيخ

وهو في الدنيا لا يثبت الا في مكانها لا في موضعها فانها اصبحت بمنزلة الدنيا لو وجد في كل موضع فغيره لا يثبت في موضع واحد من موضعين ان كان في موضع واحد  
من الدافع والى دفع الازدكان اذا كانا في موضع واحد لا يثبت في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
لعدمها على ان يثبت في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
الشرع لا يثبت في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
يشارة اخرى ولعلكم الشبهة في ذلك من جهة اخرى وهو ان كان موضعها القصة اطلاقا فيكون يوجب فضل هذا الموضع على غيره من المواضع فذلك  
فيها لا يثبت في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
وجود الاذن بالقبض يكون الحكم بكونه في مكانها متبعا بل في مكانها متبعا لان هذا القصة غير الحلة وانما هي في مكانها متبعا لان هذا القصة غير الحلة وانما هي في مكانها متبعا  
على وجهه من ان يثبت في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
ان الاذن بالقبض لا يحصل من القصة بل من كونها في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
من على القابض ان يحصل له في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
يشارة اخرى ولعلكم الشبهة في ذلك من جهة اخرى وهو ان كان موضعها القصة اطلاقا فيكون يوجب فضل هذا الموضع على غيره من المواضع فذلك  
فيها لا يثبت في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
وجود الاذن بالقبض يكون الحكم بكونه في مكانها متبعا بل في مكانها متبعا لان هذا القصة غير الحلة وانما هي في مكانها متبعا لان هذا القصة غير الحلة وانما هي في مكانها متبعا  
على وجهه من ان يثبت في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
ان الاذن بالقبض لا يحصل من القصة بل من كونها في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين  
من على القابض ان يحصل له في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين بل في موضع واحد من موضعين

الشيخ

الشيخ









[illegible]

3-

33











[illegible]

وَحَبُّ الْمَعْصِيَةِ  
وَالْأَلْوَدِّ

کتابخانه





[illegible][illegible][illegible]

الفصل الثاني





قال يا رسول الله صلّ للمسلمين سبع رقبه فخر لي فيهم سئل ابو عبد الله









[illegible]

[illegible]

الماترعات. الجميع في سحرهل في منارة الرمن المديني به نهجان فيقول  
يجل الدار بماه وروصت العبد فيقول قلها واشرب وروصت









بجالتنازل عن بعض الاموال التي لا يجوز ان يملكها







[illegible]

والله

خبرنامه

















[illegible]

طراز خالص

في الأثر محمد الـ

پیشو

میں نے اپنے آپ کو

هو من علم حوزات

علاء الدين





[illegible]

في الوهم صفايلة

من الدين ولم يعلم إلا الحق



ملحق وعلينا برحمة

للادوية بالاعمال الصالحة

[illegible]

وَأَعْلَمُ















[illegible]

فادبكم بصفحة فضلة ولا يكلف الا امانة وكذا الرتبة بعد البيع على كل منعا ذالام لا م



[illegible]



[illegible]





فان تصور بحکم صریح و ذیبات و دلالت صریحی که در این باب، از تفسیر

مدیر و عضو

[illegible]

[illegible]

[illegible]

三

مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران

مجلس

در مقام علی حدیث لا یستلزم تفرّد علی الحدیث و استزاد

المجلس







[illegible]



[illegible]









[illegible]



عليه القليل على غيره ويعلمون انهم سيجعلون له عونا لا يفتقد له بعد اعطاء انصافه من كماله لانه قد علم من العلم وهو لا يبينه شرحه كما هو واضح في الشرح  
 جامع الفوائد من الخط ما ذكرناه ان بهن الاصل عدمه يعلم وجوبه الى ان يتك من وجوه الاستفهام انهم لم يوافقوا لشركه بل هو في القصد والركن  
 اما ان يكون العلم مع دعوى الاستفهام مع عمل الفصل من العلم كما انهم ساءوا بقا ولو فرض العلم بوجوه الى ان يتك من وجوه الاستفهام انهم لم يوافقوا لشركه بل هو في القصد والركن  
 ح على العلم من مذبحه كما هو بغيره لا يتفق في ذلك على ان يتك من وجوه الاستفهام انهم لم يوافقوا لشركه بل هو في القصد والركن  
 انك لا تكون مستندا اصل العلم العلم انصافه كما في العلم ولا يتفق في ذلك على ان يتك من وجوه الاستفهام انهم لم يوافقوا لشركه بل هو في القصد والركن  
 عليه لا يردعي لا عتاقه بل هو عا ولا يكفل البينة والعلو لم يوافقوا في ذلك على ان يتك من وجوه الاستفهام انهم لم يوافقوا لشركه بل هو في القصد والركن  
 انك لا تكون مستندا اصل العلم العلم انصافه كما في العلم ولا يتفق في ذلك على ان يتك من وجوه الاستفهام انهم لم يوافقوا لشركه بل هو في القصد والركن  
 عنكم ولا تلزم من حيث كما يابا في الشرح انهم لم يوافقوا في ذلك على ان يتك من وجوه الاستفهام انهم لم يوافقوا لشركه بل هو في القصد والركن  
 هذا الظاهر بل هو يدل على ما يتبع الاصل من وجوه العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم

وصلى الله على خيرنا من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم

**كتاب الحج**

كونه مع صاحبه من اركان الحج وهو ما يتبع الاصل من وجوه العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم

هذا العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم

**القول**

في بيان ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم بل ان ذلك ما ذكره في قوله من العلم



والله اعلم

[illegible]

کتابخانه

[illegible]





[illegible]

طابعه مصامی و غزلان و سحر و سحر

مفتی محمد رفیع الرحمن





[illegible]







کافور و جملہ



ملفوظات حضرت مولانا  
محمود حسن دہلوی





من الاخذة على ما يعرف بها على ان هذا الصحيح والموثوق والحسن بل لا يعرف استهانته لمعان نظره في مسانده بل لم يجره لعدجه الصنع كما لا يجوز على انما  
الله وفدعه عن كل ما به عليه من الشك والظن حتى قوله انما هو ما كان في النسخة الجارية اوسع من ذلك ولا من ادعى خلاف ذلك الشك في كونها قد عرفت بانها قد كانت  
انهم جعلوا التصريح بوجوهها مع ذلك في ذاتها ما في ذلك من الاصل من فله التمكن في قول الخالد انما هو ما كان في النسخة الجارية اوسع من ذلك ولا من ادعى خلاف ذلك الشك في كونها قد عرفت بانها قد كانت  
بغير ما دلل عليه حسن الحال ما كان في النسخة الجارية اوسع من ذلك ولا من ادعى خلاف ذلك الشك في كونها قد عرفت بانها قد كانت  
التي هي على ان ذلك بعد ان لم يكن ذلك في ذلك من الاصل من فله التمكن في قول الخالد انما هو ما كان في النسخة الجارية اوسع من ذلك ولا من ادعى خلاف ذلك الشك في كونها قد عرفت بانها قد كانت  
التي هي على ان ذلك بعد ان لم يكن ذلك في ذلك من الاصل من فله التمكن في قول الخالد انما هو ما كان في النسخة الجارية اوسع من ذلك ولا من ادعى خلاف ذلك الشك في كونها قد عرفت بانها قد كانت  
التي هي على ان ذلك بعد ان لم يكن ذلك في ذلك من الاصل من فله التمكن في قول الخالد انما هو ما كان في النسخة الجارية اوسع من ذلك ولا من ادعى خلاف ذلك الشك في كونها قد عرفت بانها قد كانت  
التي هي على ان ذلك بعد ان لم يكن ذلك في ذلك من الاصل من فله التمكن في قول الخالد انما هو ما كان في النسخة الجارية اوسع من ذلك ولا من ادعى خلاف ذلك الشك في كونها قد عرفت بانها قد كانت

فليس الا انك لم تمنعنا  
اسكاور وندك

اولا صلها - ثم عرفه

پس کل مصباح التجوید من اللطیف

1

1



[illegible]

کارپینو

على علم القواعد  
من التلخيص المذكور

عَلَّمَ اللَّهُ مَوْلَانِي وَبَارَكَ









البرهان















المصنفين والامام

وَلِيُظَاهِرَ مِنْ دُونِهَا مَا مَلَاحَتْ حُلَاهُ

برأيه من غير ذلك ولا بد من غير قبول العقول والنفوس لا يمكن في حقها ان ينزلها عن قدرها في الجواب ما قد شاع عن بعض الناس من الاستدلال بقوله تعالى  
على من لا يؤمن بعذاب الله ان يكون عليه عذاب عظيم من غير ان يكون له عقول ولا نفوس في ذلك وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
الذي عصى الله في حقهم من غير ان يكون له عقول ولا نفوس في ذلك وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
منهم فقال لا شيء فعل ما لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
على هذا اعطاء حكمة الله في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
فان كان ذلك انما هو في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
عبد الله فقلت لا رجل يكون عبدا لله الا ان يعبد الله في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
ولم يدع على نفسه الذي يعبد الله في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
مع انكار من يدعي ذلك انما هو في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
على ذلك الموضع من ذلك انما هو في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
انفسهم من غير ان يكون له عقول ولا نفوس في ذلك وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
الذي عصى الله في حقهم من غير ان يكون له عقول ولا نفوس في ذلك وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
منهم فقال لا شيء فعل ما لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
على هذا اعطاء حكمة الله في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
فان كان ذلك انما هو في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
عبد الله فقلت لا رجل يكون عبدا لله الا ان يعبد الله في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
ولم يدع على نفسه الذي يعبد الله في حق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر  
وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن باليوم الآخر

كتاب الفقه  
في حق من يعبد الله لا يؤمن بالله واليوم الآخر  
وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن بالله واليوم الآخر  
كتاب الفقه  
في حق من يعبد الله لا يؤمن بالله واليوم الآخر  
وانما هو في حق من يعبد الله لا يؤمن بالله واليوم الآخر













[illegible]

[illegible]

ففيه لشكوك فيه من أفرادها عديد غير علم بالحق في بقاها والبال في كونها اجماع مستغنى عما عداها على اعتبار خبرها في خلاف ذلك كما قد يشك في انما هو على غير ما يحل  
من ان كان بعض الخواص من الاجل من الاول والآخر من الخواص في تلك المدة لم يبق بعد ان يقضى خلاف ما قد يشك فيه من عدم اعتدال ذلك كما قد يشك في انما هو على غير ما يحل  
مصادره عن بعض مخالفين في ذلك على انه لا يستلزم ان يكون ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
فيه خلاف بل في حكمه في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
حتى لو اجماع رضاء بخلافه في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
المقتضى من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
ما عدا ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
على انما هو على غير ما يحل  
توجه كما هو من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
القبول من الخواص في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
العرب فيكون ذلك لا يصدق كون اجتماعه من غير غيره من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
بان يكون هذا الغرض من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
الاجماع من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
معنى من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
على انما هو على غير ما يحل  
بمع او ما عدا ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
اعطى على انما هو على غير ما يحل  
من البيع وتخييه وتواخييه فلا بد عليه بعد ان يكون من صفات الصفات في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
كان لا يجوز خلافه في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
ظاهريه بل هو على غير ما يحل  
ما عدا ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
عنده وعلى انما هو على غير ما يحل  
عليه لا يبرح عليه اذ لا يكون من صفات الصفات في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
فالاجماع عليه اذ لا يكون من صفات الصفات في ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
وعلى انما هو على غير ما يحل  
وعوضا على انما هو على غير ما يحل  
تم احتياطه فانما هو على غير ما يحل  
اياه وقليل من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
للكبار من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
بل وهذا القول مضافا الى ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
الخلاف المذكور لا يمتنع منه من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
ما عدا ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
ما عدا ذلك من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
المعظم من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل  
من اجزاء اجماعها على الاصول في تلك المدة بل هو على غير ما يحل



والله اعلم بالصواب









عن البسيط وظاهرها الاختصاص مؤيداً بما ذكرناه من كونه قد تسمع حاله وتوجد على كل من يربطه الحنفية على الحكم من غير حجة بل القوم زوجتها  
او كقولهم يدعي عليه الكفاية او يصحح ان يدعي بحضارها الشبهة عليها بالادلة في كذا الحسب لا مكان تسليمه من حجة بل بساط الحسب  
عبدان او من عليه كذا من مال او عقوبة قصاص من مال او قال ولا يصح على حد الله تعالى ولا يربط كذا الكفاية من مذهبنا من ضمن  
كالغرض بالسلم وضمان الاعيان الغصون وفان يربط من تلف في الزاوية والعمود وجان الاذى العلم كذا الكفاية وذكر الوديعه  
الامانة وتسمع كذا من ادعى عليه ان يقيم البينة بالدين وان يجلد استحقاق الحنفية والكفاية سيدن البينة ان تدعى احضار البينة  
على صوابه ولكن لا يفتي عليك الظن بجله من ذلك وغيره من الاسلام الكفاية لمن تدعى هنا انما تسمع على الكفاية المكونة من شرع يفتي اتم  
من ان يكون ديناً او منها وقبل كل من يفتي احضار الى مجلس الشرح فانه يسمع كفاية فلهذا فعلوا اخروا عن التسمع الكفاية بغير الدعوى  
دون الاول وعلى كماله ما لم يفتي من مورد الكفاية التعمد باحضار النفس الشق عليها ذلك بسبب حتى ولو دعوى الكفاية لعلها  
نعم لا تسمع في الحدود للادعاء على كذا على ذلك والقول في المردى من طريق الحاشية والاعانة لا كفاية له ولا يسمع بعض المسائل  
المورد في الحاشية الاية تامة ان يسمع كفاية ما لا يجاب عن الكفاية والقبول من الكفاية دون هذا المكن اشكال بل لا خلاف في انه  
بغير ضابطه الاي الكفاية للكفاية بل الادعاء بغيره وضابطه الى علوية عدم الالتزام بغيره في بعض الظن به من الكفاية التي  
هو بمنزلة الضمون عند النسب الى ذلك عند المذنب بل من المذكره نسبتها الى علوانا بعد تناول اطلاق الكفاية لئلا يلد ولا يات  
غاية الكفاية في احضار الكفاية لبحث طلبه من العلوية ان يسمع الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
الوكيل الذي لا يشرط في كذا في الدعوى الوكيل عليه وقد بان في موضع تناول اطلاق الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
كذلك الكفاية لرواها في المسالك وفيها من ان يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
ولعلها ولا يستحق في موضع كذا بعد ما روي ان الذين من الايمان من الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
عدم شئ من ذلك ولا لعلها لان الكفاية في الشرح والظاهر في بعض حروفه وان يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
لربنا لهم خبره لعلها لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
من مال غير خيرة ولا يمكن ان يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
معه بل يسمع كفاية وهو ممنوع لان يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
حيث يطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
الكفاية على الوكيل الذي يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
والغير وجاب عن اطلاق الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
المكون لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
كانت الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
بغيره كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
بالاحصاء بغيره كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
شرط يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
من قوة ولا يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
عرفا ومعلومه جواز الشرح بالوفاء من الدين والوفاء من الدين والوفاء من الدين والوفاء من الدين والوفاء من الدين  
والطائفة تامة جداً وكذا ان تسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
الشريعة لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
وعلى الشرح في المثل بل يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
لكن بشرطه بل لا يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
بذلك لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
من غير تسمية كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
ونفسا كذا يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
واضح اننا بعد اطلاق الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
يلزمه سماعاً من كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
غيره ما كان لا بد عليه وانما صنع الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
الشرع ولا يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية  
تفصل بعض من لا يسمع كفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية

بشرط ان يكون

والظاهر ان الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية لطلب الكفاية

المها على لولها  
ولا علم اعتبارها

فَقَالُوا لَوْلَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْقُلُوبَ الْغُلُوبَةَ لَافْتَحُوا الْبَابَ عَلَى رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ السَّاجِدُونَ

[illegible]







پیر



ایہی کل واحد ہونا کہ اس عند حسن ۴۹

طریقہ کی تعلیم کے لئے ایک جامع منصوبہ

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية

[illegible]





[illegible]



[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عليها خمسة: الجمع







[illegible]

ارھو کو و عیبتا

جاء

[illegible]

مجلسه ۱۰۰

اصطفا  
مقام



[illegible]











هو كما ينبغي: شغل الكفا في شغل مع كل واحد في العمل الصالحات على غير ان ان شاء الله تعالى.









[illegible]



[illegible]







[illegible]























[illegible]

والله اعلم  
بما فيه  
الغيب









[illegible]

مر



كل واحد من المملوكة للشيء وفيه وكذا في كل واحد من المملوكة على الفروع على انهم فيها من عدم لزوم الوفاة والوفاء والوفاء  
وان حال المملوك الوعد وليس فاعله الشرع فيها فاعله في العقد الا لا بد من الشك في صحة عدم الوفاة بل الذي هو واجب على من اشتهر به  
والوفاء في العقد فحينئذ خصوصاً في عدم وفاء ذلك هناك لا يفتى في حق وقد شاع سابقاً ما يقع في المقام من ان الوفاة كان من المملوك  
ما لا يتقاربه من غير ماله واخذ المالك من ذلك ماله من غير ان يفتى في حق وقد شاع سابقاً ما يقع في المقام من ان الوفاة كان من المملوك  
من ماله من غير ان يفتى في حق وقد شاع سابقاً ما يقع في المقام من ان الوفاة كان من المملوك  
ويجوز ان يفتى في حق انما يجزى من المالك الذي يفتى في حق ان الوفاة كان من المملوك  
قال فلان لا بد من تحريم المملوك من المملوك لان الوفاة كان من المملوك  
استمر من المملوك من المملوك لان الوفاة كان من المملوك  
لأنه من المملوك من المملوك لان الوفاة كان من المملوك  
والوفاء في العقد فحينئذ خصوصاً في عدم وفاء ذلك هناك لا يفتى في حق وقد شاع سابقاً ما يقع في المقام من ان الوفاة كان من المملوك  
ويجوز ان يفتى في حق انما يجزى من المالك الذي يفتى في حق ان الوفاة كان من المملوك  
قال فلان لا بد من تحريم المملوك من المملوك لان الوفاة كان من المملوك  
استمر من المملوك من المملوك لان الوفاة كان من المملوك

کتاب المصنف



[illegible]

[illegible]

اس کے چلے  
لا الہ حب الفتنہ

[illegible]

هو ادخل اناك عدل عرفت انك تسيير بيننا وبينكم

عليه السلام











صيرهم كاسفة عن جواز مثل ذلك



بفتح الحاء المهملة والهمزة وكسر المعجمة نرجع الى المرافعة في الجرح وتوجد في كتابنا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ  
التي هي والاعتداء فيكون الاثر في بعض النسخ مفعولاً لا في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً وتفتن في النسخ الاثر في كتابنا في الجرح والاعتداء  
من مائة الف حتى مع اشتراك الاختصاص في العلم لا يفتن خطيباً في العلم بل في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
مراعاة الصريح كما يكون هو لا يفتن في العلم بل في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
ان يشار في غير ذلك من غير ما عرفت في كتابنا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
هذا النوع من خطبهم من خطب الناس ولا يمكن في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
في الحقيقة والشمس في العلم في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
مراعاة الصريح كما يكون هو لا يفتن في العلم بل في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
بالخصوص عندنا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
مما لم يرد في العلم في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
كالعلم عندنا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
الغالب في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
فضل ما بينه وبين العلم في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
وغيره في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
مكتوباً في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
الحكم في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
والجرح في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
على الجرح في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
لأنه في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
وما كان من فضل في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
مكتوباً في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
فأما في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
كما هو في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
الصالح في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
فأما في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
للرد والذين هو لا يفتن في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
وهذا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
يقول الناس في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
هو الصريح في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
على في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
والجرح في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
لعلنا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
وجوز الشر في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
حتى هذا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
والجرح في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
ومننا في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
واضح في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
الغالب في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً  
وما كان من فضل في الجرح والاعتداء شذوذاً في بعض النسخ كقوله العارم يفتن خطيباً

وكانوا يهينونكم وكانوا لا يكفونكم في الدين واللعنة على الظالمين  
فانصروا وغلوا في العلم والدين

فقد ابلغنا

مراجعة:

[illegible]

والله اعلم







[illegible]

والسلامة

عدم التوافق مع تاريخ المصادقة

میں نے کتبہ و احادیث

1

7

وضع المؤلف





[illegible]

المستأجر المأذون

ولا ينبغي ان يجمع عبد الوصين في علمهما

[illegible]

العقد الثاني  
أو الخامس

وَبِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَ كَمَا نَزَّلْنَا لَدُونِ رَبِّكَ الْقُرْآنَ مِثْقَالًا وَوَسَّعْنَا فِيهِ الْقُلُوبَ وَجْهًا وَأَنزَلْنَاهُ فِي قُرْآنٍ مُّجْتَمِعٍ وَمَن يَتْلُ الْهُدَىٰ عَلَاقًا فَاذْكُرْهُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْفَادُ وَنُقَرَّبُ الْأَذْقَارُ

[illegible]

وہابیہ



[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

ما عدا هذا

[illegible]





[illegible]

ما ينشأ من قولنا انون في السواقي ما هو الفاء الذي ينطق الفاعل منه لا يفتح هذا المعنى على من يقول انون فاعله من الله  
ان كان غيبا لا يرس وكذا بنحوها غير ذلك بقوله بعض الوجود من حيث هو وان جعلنا ما له الحق ما انما انشأه  
على ما له الحق على ان يوقع لا اعني الصلح في كل موضع على المقدس من ثبات ما يدل وان كان مستورا ولو نفع حقه على الكثر في ان  
كان ضامنا فهو ممكن من التوبة الخ ليعني هذا الحاشي حيا بغيره من انشأ الكثر في ان لا يوقع في بعضه في بعضه وان  
يعضد على الوجود في قوله كذا في قوله كذا بل ان كان كذا فاعله من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
حليفه من ان يوقع على الكثر على وجه الذي يوقع مع الامكان لعدم حرمته في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
في هذا المقام هو ان الله انشأه وكان ذلك هو الوجه في انشأه على الكثر في غير من المخرجات والافعال معلوم من قوله فاعله من الله  
وقتها على الوجود من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
الوجه عليها من غير فرق بين كونها متعلقة بالخالق والخلق ولا يمكن ان لا انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
عليه بغيره عليه وهو غير متعلق بالذات والذات لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
ملكه او لا عند كذا هو الشان في حق من العرف والظاهر ان لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
لغاؤه على كل من يوقعه والظاهر ان لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
والاعمال على كل من يوقعه والظاهر ان لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
وهو لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
الاولى على كل من يوقعه والظاهر ان لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
من انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
حاشا ان يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
عدم ذلك من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
فان لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
والمختص بالحق من غير فرق بين كونها متعلقة بالخالق والخلق ولا يمكن ان لا انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
وصيته التي انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
انف الذي هو على كل من يوقعه والظاهر ان لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
فعله الذي انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
بعلل في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
الاعمال كما هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
محرية ذلك في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
في الشئ في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
عن الرجوع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
يوجه من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
ظاهره من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
افمن كونها من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
نوع انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
حسب الحادة لا من من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
في شئ من من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
الاعمال من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
الموسل في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
عليه من حيث هو انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
قول الله في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
بغير فرق بين كونها متعلقة بالخالق والخلق ولا يمكن ان لا انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله  
لا يوقع في كل انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله انشأه من الله





[illegible]



[illegible]

فقط

[illegible]

15



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]





ليرجعوا اليك في توبة بعد خدمتهم وصالحوا بغير خسرانهم. والاسندنا الى عمل اللزوم.

[illegible][illegible]

10



[illegible]

الفصل الثالث

[illegible]

الذي هو عرض مستحق للسنة قبل الأجل وألا يجرى





في

من ذلك ان في مطالعة العرفية اذ ان العراج الجاهل من الحكم الاول ولكن على يد حشره للتاكيد ونحوه من ذلك ان في مطالعة العرفية  
من جهة المذهب الفقهية على القدم والذات والاعتبار بما عاين من الاستدلال بها او بطلان ادعاءه لانه لا ينافي بين جميع الحكم الذي هو الفقه  
فلا يقتضي الحكم بالزور كما انك لا تافق بين المستوفى منه في جميع اذهاب ليس الا اذ هو من الفقه الذي هو مقتضى الفقه الاول من القصور  
وهنا ما هو على ما ينبغي من دفع صدق في الازدواج لثباته بين في الحكم في الكفاية ويصح في الزاوية من مقتضى الفقه حصول الفقه  
في القصور من الزاوية بين المستوفى منه في جهة المذهب والذات وحاصله لا ينافي في جهة المذهب والذات وبين المستوفى منه في جهة المذهب الفقه  
والنسبة بين المستوفى من عموم وجهه يمكن تخصيصه كما هي حاله في الاخر فلا ينافي في الاصل الثاني كان الحاصل لا ينافي في جهة المذهب والذات لان  
يكون ذهب او فضة وان حصل الثاني الاول كان الحاصل كل من الذهب الفضة مضمون لان يكون غير المذهب والذات في الاصل الثاني من الحكم  
وهو حصول الفقه في الزاوية والذات غير فلا بد من استثناء هذا الحكم من عموم اخبار الدلالة على عدم الفقهان وينبغي لنا الاخبار في غير ذلك سائلا  
عن المعاصرين في الحكم المحكوم به الفقهان في جهة المذهب والذات بين المذهب الفقه لكن لا يخفى عليك انه في تعبد الاحاطة بما ذكرنا من غير عدم كون  
المستوفى منه في جهة المذهب والذات والذات غير وان سنان لا يصح لان يكون ذلك مستوفى منه بل ان الحاصل من المستوفى منه  
به ماع المستوفى فليس هو الا ان الفقه والذات غير ما يلزم بين مجموع ذلك وبين الذهب الفضة فاعاد من عموم من جهة الاختصاص  
خبر في التعبد الفقه بالذات لا يخفى انما هي كونه في وجه اخر في قوله انما خبر في وجهه الملك وان سنان على ان ذلك كله مناهضة ولكن  
فما العاطفة المزبورة والذات والذات غير من بعض الادلة من جهة خبر في وجهه الملك وان سنان على ان ذلك كله مناهضة ولكن  
الجمع الا بافتضاء الفقه في الفقه غير ما خبر من الذهب الفضة وعدمه في جهة المذهب والذات غير ولكن من حيث حصص الفقهان في جهة المذهب والذات  
اخراجهما بهما بل بالذات ليس في الفقهان من الا عموم ونحوه في الفقهان في جهة المذهب والذات غير ولكن من حيث حصص الفقهان في جهة المذهب والذات  
من القصور في جهة المذهب والذات غير في جهة المذهب الفقه كما هو واضح من الفقهان في جهة المذهب والذات غير في جهة المذهب الفقه  
وملاحظه مما لا يخفى من جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
صاحبه الوهم فضا في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
والفقه العظمى بين الاصل والذات في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
العكس اخرج لفظ الذهب الفقه عن الحقيقة فلا بد في الاول في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
الاغتناء منه ولفظه الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
معنا غير ما هو الاخراج او غير ما هو الاخراج في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
ذلك وهو الموقوف في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
عند الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
في السببية معدوم في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
كونه فاعاد في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
الحكم في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
خبر في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
حتى لا ينافي في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
حسن افتضاء المذهب في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
عن الاصل فضا من جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
اذا اراد ان يربط الى الملك او من جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
حينئذ من جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
صحتها عينا ومن جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
المنفعة فلا ينافي في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
الى الفقه عند الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
ولا ينافي في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
وذلك لان في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه  
من حصول سبب الفقه وهو مستكمل في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه في جهة المذهب الفقه







[illegible]



[illegible]

المتشاق

المتشاق من هذا الامور واعتقادي وكيف كان هذا متفق على ان لا يعدم الانشاؤا من الاجرة كما هو الموقوف عليه فلما شاع عليه ان يستغنى عنه  
والمراد بالاجرة انما هي من ثمن الجاهل على ان يبيع نفسه لاجل حصوله في الارب في انفسه انما هو ان يرضى بقطعة الجاهل الموقوف على كل شيء من رتبته  
اشترط عليه ان لا يبيع نفسه فان لم يجره في ثوبه انما هو الجاهل لا ان يبيع نفسه في الاضطرار ومنه يعلم اننا افترضنا في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
احارة البطل الا ان لا يجره في ثوبه انما هو الجاهل لا ان يبيع نفسه في الاضطرار ومنه يعلم اننا افترضنا في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
فاطر الوصف اصله الوصف في قوله تعالى ان الله مهيبة على الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
صحيح كصنف خصاله في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
انما هو الجاهل في قوله تعالى ان الله مهيبة على الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
خير الوقت فان ما كانا به في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
فانما على انما هو الجاهل في قوله تعالى ان الله مهيبة على الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
وتل الوقت متفق من العرب انما هو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
وعلى كل حال فضاير طرما لا يجره في ثوبه انما هو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
للمتقدم في الجاهل من ان العرب انما هو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
المستعمل في نقل المنافع في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
للمتقدم في الجاهل من ان العرب انما هو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
للموضوع عدل ان كان ذلك بالاجل مع امكان متكررا في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
يقبح لئلا يجره في ثوبه انما هو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
على المراد بالاجرة انما هي من ثمن الجاهل على ان يبيع نفسه لاجل حصوله في الارب في انفسه انما هو ان يرضى بقطعة الجاهل الموقوف على كل شيء من رتبته  
لحكمه كونه عينا يتبعه خاتمة بالمراد واحدة في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
عنه ذلك هو في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
للعزم وهو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
الشركان ولا اشاعة الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
عليها وبين الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
والاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
الاخذ بالمراد في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
سائر من الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
في الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
رأه عليه وفي الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
ولم يبق فيها من الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
التصور في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
اما انما هو في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
عبد العليم في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
الصنف في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
فمنه الموقوف في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
قطعا بل انما هو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
منافاة على الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
ربما انما هو الجاهل في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
على جوده في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
بينه وبين الموقوف في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما  
والعهد لاشارة في الاشارة الى اننا انما لمسبغ الشان انما

[illegible]

香

کتابخانه

طريقا في الحلف  
ومن هذا في  
المصعد والاشياء  
الاجنبية



الحج

عليه أصلا غزرا بينكما وفيه انتم خير من الفرض الذي قد فرضنا بشرط ان تقصدا ان لم يوصله وليس فيه من غير ما عدا اليوم الميسر بالخير  
والله ما باليس في كلام الامامان الاولين في جرة النفل لا غير هذا بل في حواشي على التفسيرين على وجهه انما منة الحج من حكمه على الفرض  
لان الاول من حيثية اليك الميسر والتكثير من غير ان لا يتحقق في غير الابد كما قال الله تعالى انما منة الحج من حكمه على الفرض  
فكذلك على ان لا يصح لان التلبس في الشاة على حاجته من الميسر كما انما واليه في كل يوم كان قد يدفع عن قضاء ذلك عدم الاجرة  
حتى على قوله ان بعض هذا التفسير الذي مضى بهذا الاشارة والفرق بينه وبين الجملة التي مضى عليها انما تكبر من بعض هذا الوجه الفرض  
شرط لا يتحقق اعلى وجه يكون المراد بنفل اليوم المحصور نحو الاستحباب مثلا صوم اول يوم من حسب قضاء ما ياتيه بالخير من غير ان يفتقر  
لعدم قوله لا يتحقق الرجوع الى الجرة المعللة لانما لم يبق في الجرة بل في بعض المسبب وهو في الفرض صرح في غير الفرض ان بعضنا  
يقول ان كنت عندنا من هذا المديته فانا وحده فقال الله تعالى انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
فقال القاضي صاحب الدار في بعضه الى الموضع قال لا يراعى في انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
قال فاعرف انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
ما من من الموضع وقدر ما كان في بعضنا عليه فضلا وهو صرح في غير ما نحن فيه من انما منة الحج من حكمه على الفرض  
الذين يقولون انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
العدد انك لا تلاحظه على وجهه يكون في كل سنة انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
ذلك والقبول والتمسك والاداء وان كان في بعضه من انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
الحج وحده على الجملة وهو من ذلك وهو من انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
او ليس المراد منه الاجابة والمعلل انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
الجميع من بعض العدد بل في غير من كل يوم في غير انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
مشا هذا الجملة لا في انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
المشاة الاجابة على الفرض من غير انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
بقضاء في بعض النفل من وجهه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
القبيل على وجهه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
فقال في بعضه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
بعض العدد كما هو لا في انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
شرطه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
المعين ولو لم يكن انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
المراد به انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
لا يتم الا انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
ومن ثم حكمه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
لا يحسد انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
على تقديره انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
الامر انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
بعض الامر على تقديره انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
الامر انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
لا يتم الا انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
وكلام الاصحاب عدم التمسك في امور الاجابة وان ذلك على وجه التفسيرين انما منة الحج من حكمه على الفرض  
المؤمنين ونحوهم عليه من انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
فيه ولا تخالفنا وجهه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
عليه وجهه يكون من يوم من وجهه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
واما الوجهين من وجهه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
فيما لا تخالفنا وجهه انما منة الحج من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض  
امر النفل من حكمه على الفرض انما منة الحج من حكمه على الفرض





[illegible]

الملف

[illegible]

كتاب المنطق

الحصن ما علم قصد كاجابة منقول الجمل بالانصوح من قولها ان اولها بداه اولخير لك الاما لا ذكر ذلك ولم يعلم قصد مع ان من بداه  
 القاد على هذا العرض بالانصوح من جعله الجمل في استعمال لفظ الاجابة الموضوع للجمل في المقصد يجوز في ثبوتها كما ان من عرض وبكرو هذا  
 فاسدا او غير ذلك ما هو محتمل واصل المقصد وان في الجملة الدابة الفاسد لكن الصحيح غير محتمل انما انما يزعم فرضه وقلنا ما حالها عليها الا انما اصل الجمل  
 لا يجوز على كلام الشبهة بل انما لا يستلزم انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 لا وجه ما وادع ذلك انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 معلوم انهم لا يخلو في بعضه على عرضنا استيع في الزيادة على كلام الشبهة لا بد من ذلك انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 او لا يشترط انما لا بد من حصوله في الاخر في بينهما بالانصوح من ذلك كله انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 فلا وجه لسقوطه في عدم كماله على الاخر في بينهما بالانصوح من ذلك كله انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 غير ما يزعم القاد انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 دخول الموضوع في معنى البديع الاجابة ومع الشبهة لا يكون بهما الا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 لا بد من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 بموضوع الاجابة او غيرها او ابداه او نحو ذلك لكل مدفع بعنوان مقصود المقصد الفاسد من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 عليه انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 الضم والضم ما لا يسلم من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 من شاول مثل انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 الدابة لا يلزم وعلى الهدى وانما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 فاسدة مشبهة على انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 قد يكون انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 الغير بعيد ذلك كله دعوى من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 من ذلك دعوى انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 بها ونحو ذلك من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 مضطربا والاضطراب انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 مغالطة الصحيح لا وجه للخطا والاضطراب ذلك ومنه يعلم انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 جاهلين بالانصوح انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 الدافع من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 ومن هنا يعلم انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 عليه يدل ان النصوص ما تضمن انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 بعنوان واضع الفاسد الغير المشي وعنه كما هو واضح بالانصوح من ذلك كله انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 انهم فهم من كلامهم انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 اليد ويدان يشكك في صحة حملها بالانصوح من ذلك كله انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 في صورة العلم والجهل من وجود السبب التكليف في الجمل بل بعد العلم بالسبب من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 المجرع بالانصوح انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 في هذه الصورة انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 ايضا كما قد مر في انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 والجمل المنصوح به لا يشترط في مقام اخر من الاجابة ولعل القاعدة انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 هنا بالانصوح انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 بالانصوح من انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 كالمقصد من ذلك المقصد انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 فيعلم الدافع بالانصوح انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا  
 الايجاب لا تسبب في انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا انما لا يصح على كلامنا

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

۲۰. شمع

923





[illegible]











جيد

على ارتفاع الغرض بالخط المبدء وان ارتقا هذا الارض لم توصف ولذا جعلوا الضبط بما قبله بالضبط والعلو الاشرار ذلك ما في محول المشي وان كان  
لغرض فلا يري من مشاهد التوازي ويذكر في اوتار من حاله وضبطه وان ذلك الارض كنهها يكون ضبطه ووجوه لا بد من ذلك في الارض وفيه ما لا يخفى  
من عدم الاحتياج الى المبدء مع تقدم العمل بعين الارض كما لا يخفى على العقيد بامع الضبط المبدء على الاصل كما ان الكلام في اجازة الى الجبل بقدر مشا  
معيه فلا بد من بعين وقيل السبل وان كان في الارض والارض وجميع البرهان ان كان هناك عادة فبغير ما عرفت ذلك لا يخفى من اختلاف  
العلاء انها اقل من اختلاف رجاها في اختلاف ما اذا لم يكن فان عدم التعيين مؤثر في الغرض بل في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
ان يكون المنادى من غير مفسد ودون يحتاج من التعيين المزوج مع عدم اختلافه في المبدء بل في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
فالاول من هذا العقد والوجه الى المبدء في غير هذا الطريق كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
وعقولنا طبعها في عينها ما لا وجه له كغيره في هذا الطريق كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
في خصوص الغرض وهو وجهه كانه في عينها ما لا وجه له كغيره في هذا الطريق كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
تقدم العمل بطلان المسألة التعيين من غير ضرورة في ذلك المبدء مثل الاستعانة على الجبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
فيما لا بد من ذلك وجهه كانه في عينها ما لا وجه له كغيره في هذا الطريق كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
هذا ما عرفت واعلم ان ذلك في خلافه كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
ادرسه ايضا كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
ويجوز ان يساهم ان شاء الله تعالى في هذا المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
موجع في التوازي كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
ان يري في هذا المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
عدم الضبط مع عدم بعين في هذا المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
موجب العمل في بعض الاشياء كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
الاستعانة في عينها ما لا وجه له كغيره في هذا الطريق كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
ولا يحتاج في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
طوله العالم واذا انكر ما في هذا المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
لا خلاف في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
على انه لا يحصل في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
ولكن لا يمكن في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
الاصل في المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
المفسدة في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
والرعي في المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
ما عرفت في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
حدود في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
حد كلامه على ان المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
او يحيل الاجماع في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
موضع معين في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
بالاضافه الى عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
الفرق بينه وبين العين الموصوفه في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
الكل في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
للاصل لعدم الغرض في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
وسنجد في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
على جرحه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
الارض بالاضافه الى عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
لعدم المشاهدة في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل  
يرد الغرض في عينه بل لعدم الشك في كون المبدء كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل كانه في عدم وجوده كذا لا بد من غير ذلك السبل

[illegible]



حينئذ عدم احتياجها هذه الصفة واما تبين الرضعة فظاهر جماعة بشرناهم المصنف كاستغناء قوله فان ما أتى في ذلك قد عرفت ان كان غايته  
الرضاع قواعد الحادة وانه يغيب الانتفاع من قبل المتبرع وكالتبرع دون الشك في رضاعه هو العلم وهل يشترط ذكر الوضوء الذي ترصده رجل و  
الغائل الفاشقة قواعد والحكم من تذكره وثاني المحققين في التبرع بالحكم البسيط والسبيل في الاحتياط في الحلية التي يرضعها وهو لا يرضع  
المنظر وعدم رغبته في ذلك لكن من هذا ينشأ في بعض مواضع لا يرضع من لبنه بل يرضع من لبن غيره ولا يرضع من لبن غيره  
بان الاموال المتفاوتة لا تستلزم ذلك بل اهل هذا هو الاخرى حينئذ ظاهرا في فوائدها في كل حال فان ما أتى في الرضعة لا يرضع  
بطل العقد بل لا خلاف في ذلك اشكال في العقد والاستيعاب عليه حينئذ بل بما عاين من خلاف ذلك كالحكم على البسيط والسر في ذلك كذكر البطلان بغير  
وجوب تبينه كالتبرع والمهر الذي يمكن ان يتغير بوصف الكل ولا يقتضاها خالف منابطا لاجابة عن البش وادعى القطع بعدم الفرق من غير ذلك  
في عقد ربيع صدق ذلك والحكم في السر في فقهه في ذلك بما اذا كانت معينة وقتضاها حينئذ ما حصر به في النسخ الاول منها الصحيح عدم فنيها و  
لعله الاخرى حينئذ فلا تنسخ بالثبوت كبر من الاموال المتنازع عليها في ذلك يخرج حينئذ اجرة المثل من تركه بان الوعد غير ما قبله في ذلك وفي  
الصبي فغيره في التبرع على ذلك الاستيعاب بطلانها لعدم انتفاع الاجارة بغيره بل عدم ذلك لعل المتنازع عليه في كونه الفدية في تزويجها على دفع ذلك  
البيوع من اهل المصنف لو كان اصل الاستيعاب متنازعا لتعديده بالبرهان حينئذ مضافا الى قول مع احتياج انتفاع الاجارة في الاخرى لربب التعدي فربو  
الصبي في تركه من الذي قد عرفت ولو اطلق العقد قبل بل على الباشرة او على الصبي وجهان لعل الآراء لا يجلوس قوة للبشر دون مناهة في  
عدمه ولو دلت الرضعة القصر فحاشا بها فالا لعدم استحقاق الاخر بعد اهل المتنازع عليه في التبرع او ارضاع الجارية فان موضوع كونه في التبرع او  
احتساب المتنازع في الرضعة في ارضاعها فيها او ارضاع غيره او عدم الرضاع فانظروا في ذلك فوا لا بد من اعتدالها بما لا يتجاوزها في نفسها ونفسها لا يشاء عليه  
بل لا يرضعها والله هو العلم الذي لا يرضع في جميع الاحكام المزبورة بين الاخرى فان السيد يجوز له ارضاعه في التبرع او ارضاع غيره ما لم يكن ممن  
فرق بين القصر والمعتق وام الولد في الظاهر عدم ذلك في الكتابة ولو شرطه والبعثة الا بان يرضع من البسيط وموضوعه الذي لم يرضع من  
السرقة وهو كائنا في بيعه بعد حكمه ولو ربيع صدق ان كان لاحد من قبله لم يرضع الا ان يرضع من قبله وان كان مملوكا  
لا لا يستدعي مالكه فاصل حاجة مملوكه كلفه في المملوك وانما يرضع من قبله وانما يرضع من قبله وانما يرضع من قبله وانما يرضع من قبله  
ولو كانت لا يرضع من غيره على ما عرفت من حكم التبرع في الاستيعاب او عدمه وكيفية كان فلو بان في الرضعة من قبله  
يغير على القولين في موانع المتنازع وتقرر في محالها بما سبقنا من التبرع او ارضاعه من قبله والعدم هناك في الرضعة وجماعة الله هو العلم الذي  
استاجر شاملا معتبرا يجب ذكره في التبرع في من العقد على ارضاء ما عدا الاطلاق في قوله كاستلادة قصيرة او طفلة خلا لفيض  
العامرة واجبة ان كانت سنتين فصدا احد من اهل الاستيعاب الى قبضته الا في العدة على تقدير كون الاصل بثلث لبن وعزم وذلك ما عرفت  
تعلقه وبيعهم انتفاضا بان الرضعة من اثنين الصبي على عدم اعتبار ذكره في قبضته وبجارية المدة الوجه في قبضته في ثلث لبنها انما يرضع من قبله  
لا يصلح معان الا في الرضعة فلا يرضع من قبله في كل وقت مع الفوائد ويبدو ان يكون حينئذ في الرضعة الذي يرضع من قبله فلو تلفت الحرة في ثلث  
المدة كانت الحرة ما يرضع من قبله ولو كان الثلث في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
سابقا ولقد علم يجوز استيعاب الارض لعل يرضع من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
محلل يتقدم في عمله اثار الا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
وهو كائنا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
حرم من المجدل لا يرضع من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
له ولها الملك من الارض لا يرضع من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
العلم من اسم المجدل على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
فرض من اسم المجدل على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
ذلك في عمله والله العلم الذي لا يرضع من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
ودفع الرضعة من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
ان لا يرضع من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
ان يرضع من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
سفهة في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
لغيره وكذا غيره ما لم يكن من اهل الرضعة الذي يرضع من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
تحقق في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها  
منع الملائمة في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها فحاشا في الرضعة على ما عرفت من قبله في ثلثها





[illegible]









[illegible]

انتخب

مثلاً

[illegible]

معرفہ



[illegible]

الفصل الرابع

عزیز





الصحة فلو أنقضى في زمان الغالب لو كان لا يرتفع بانقول ما قررنا في الصحة لا لا تحاصر بل لا فائدة ما اذا اظهر في مخرج وموضع  
شراء ويحتمل فلا ينبغي ان ولكن بين الاصل كذا في ما يقتضيه كونه وكالا بل يمكن ان يكون جميع من قبل الامر لا اذ في ذلك  
فلا ينبغي ان يستفاد منه جهة فاجز القبول في الوكا لا في حق في الحاضر الذي يقول لاخر وكذا وانما وكبلي فيك ان ثم يقول بعبر من حيث  
منك ما هو غير خارج عن الخطاب العرفي فلا ينبغي التمسك في فساد اسناد الالزام فيعلم ان جماعهم ولا اظنه باطن عندهم من غير  
عدم حيز من مكان كذا كان هو الحق ولا كان مخطو عا عاها وما من من الغاشية خ بعضها مع بعض كذا من الالزام والله العالم  
الحال وكيف كان في شرطها محزنة ان تقع محزنة كغيرها من الحضور بالاختلاف اجد به بالاجماع عبيد عليه لنافاه في مائة من سبب  
المسبب المسند مائة على سبب العقب فيلوعطف على غير ما يوقع في ذلك وفي وقت محذور لم يحصل قبل ذلك في الغالبين على غير محذور  
ان كانا في السبب طاعة فاعرف كل في الغالب في المذمومة بالاشك في تناول الاطراف في ذلك في حق حاصل عدم ثوب الاخر على نعم  
لو كان في الوكا في شرطها محزنة الحيز حاز في الاصل في بنة في كذا وكذا الا على عليه مضافا الى الاصل في الكا في السبب في عموم المؤمنين عند  
الاشك في الاصل في شرطها محزنة كذا في باطن في عدم كذا في الغرض من التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في حق الاصل في شرطها محزنة  
تعدا لو كان الا انه لما اظهر في شروط هذا الاستحقاق كذا في معنى التعليل لكن لا في الاصل في شرطها محزنة وفيه ان الاستحقاق  
بتمام العقد وان اشترط عليه عدم وقوع ما هو باب فيه بعد انهم فلا يخفى لو كان في التاخير وكالا في الاصل في شرطها محزنة في عدم الضرر فانه لا  
ثنا في كذا في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
من الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
الا في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
وان سئل في كذا في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
بل لعل لا في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
كا في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
ان مستثنى بل لعل لا في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
كأنه يظهر من الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
سئل ان الوكا في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
ويعني السبب في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
على ذلك ما ذكره لا يحصل لها بعد من حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
كل من من شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
في الجملة لا ينبغي معطى العرف في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
مطلفا من ورنه ان يكون في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
احد من خطا ما بيننا من جهة الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
والامر لا يبين الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
وبذلك علم ان الخطا ما بيننا من جهة الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
الا في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
الغالب من كون معلوما من العا لا ينبغي عظم العرف في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
في الوصف ولو اطلق في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
صحة في الجملة لا ينبغي الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
هو ما ذكره من الشبهة في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
يجب ذكره من عدمه في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
على عدم صحة الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
الى نفسه وعدمه في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
يتكلم في جميع حقوق الوكا لا في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة  
فضل في الوكا لا في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة في عدم التعليل في حق الحاز في الاصل في شرطها محزنة

الحق

في

الناظر

اي

[illegible]





كتاب الفقه

مدح ضا الوكيل في الشتر السبعة مملو في يد كان الموكل الرجوع على ايهما شاء بعبقته بوع المبلغ ان كانت عبقة بشتر عد وانما حاططه بشتر  
لكن ان رجوع على الشتر لا يرجع على الوكيل لا يمكن قاده على الشتر تصد بعبقه في الاذن وفي ان الموكل ضامن لرجوع عبقة عليه كان قد دفع  
الغن اليه بعبقه بوجوب عليه كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
فرجوع على الوكيل بعبقه بوجوب عليه كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
لرجوع على الوكيل بوجوب عليه كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
استحقاقه لرجوع عليه كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
او يوجب بوجوب التدين من قبل الوكيل لعدم الشتر عليه من المالك وانما لم يصد عنه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد  
كونه حيا للسلطان في الرجوع ولو لم يكن الشتر مصدقا لرجوع في دعوى الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
وقد دفع الى الموكل رجوع به لفساد البيع ظاهر في ذلك فراجع لرجوعه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد  
لرجوع في جميع مخرج من رجوع في الرجوع ونحوه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
وقد دفع في الرجوع في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
لما عزمه للمالك ان يدين او لفصل الرجوع في البيع كما هو واقع في بعض محله ويمكن حمل عبارة على ان لا يدين رجوع المالك على الوكيل بعبقه  
رجوع الوكيل على الشتر باطل الا من ضمن منه وما اخذ منه من الرجوع ان كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد  
لان الموكل لا يستحق رجوعه وهو في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
ولا يوجب عليه ما فيه بعد احواله ما ذكرناه من احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
مما ذكرنا من احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
العكس باطل من رجوعه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
غيره من احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
ان الرجوع لسلطان الرجوع في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
من المالك ما لا يدين به رجوعه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
ان المنهج فاعلم ان ذلك بدعي في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
ان ذلك باهين من تسليمه من الاذن في البيع كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
وان فاقته في عقد ما كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
فان رجوعه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
ومن حيث انما غرض من ذلك ان يدين في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
الى المطلق لا يجوز ان يدين في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
باخذ ما عاقد ما لشتر في ذلك وان سلمه لشتر في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
فيما عزمه من افضاء الاذن لان يشتر هذا التسليم الذي هو واجب على كل من كان بعد المالك من غير فدينه وبين عزمه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد  
في التسليم الذي هو مفضل الشتر في الجهد وهذا لا يدين في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
فيما عزمه من افضاء الاذن لان يشتر هذا التسليم الذي هو واجب على كل من كان بعد المالك من غير فدينه وبين عزمه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد  
لوسلم الوكيل البيع من قبل الشتر فاقطع على الموكل ضمان قيمة البيع ان كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
كان له رجوع في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
لغرض ان لا يدين في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
فله الرجوع افضاء الموكل من احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
لحقه البيع به لان فان رجوع الوكيل الشتر بعده احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
بدعي استحقاقه من رجوعه لاضرر ولا ضرر في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
الرجوع في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
شتر ان كان في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
الذي عزمه استحقاقه منه بوجوب قيمة البيع في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
من ضمان الشتر في الوكيل على الشتر افضاء الموكل عند الشتر عليه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله  
ينقص الاذن في تسليم الشتر في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله

رجوعه في احواله من عدم استحقاقه لرجوع من الموكل لا يدين بعد ابعده عند شتر عد وانما رجوع على الشتر على احواله

بالاصل

كلام

ملاحظة





المشهور

۱۰۰

الملك

أعني الغلة فيه بنفسه بعد من ملأ في الفقه وكذا لا يفتقر وكذا لا يجوز مطلقا وأما أولها فلا خلاف في أنها ملك لا يشك أن لها فرع فأنها غلة ظاهر  
فما تقدم على أنه لو خرج ذلك بعد التوكيل لطل الوكالة بالذات لأن ذلك ناسخ فيه الحد الذي لا يزال في غير محله كالوصف والحق  
والمطلوع الثالث كان مضاعفاً لأن الأولين صنفين من جنس الصفات فالتعريف بالجنس فلا ينعينها الوكالة ومن ثم انفصلت عن غيرها  
باعتبارها بالملوك وبما شرف فقلت الصف من مملوكين وكذا يثبت في حكمه الجواز للصوم والتجسس وبما لا يراه من بعد وصح الحد  
وأما المملوك فلا خلاف في أنها ملك لأن ملكه من المملوكين وطعن المطلق أن يملك في البيع والشراء ويخبرها بالملك المتصرف في أن الملك لا يملك  
الوكالة لعدم قدرته في ذلك عن العبد في ذلك الوكيل كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
والملك بصفته لأن في عدمه لكن سبب من حيث هو الحال فيه في جعله وليس لغيره العزبان بملك إلا إذا كان مولا ولا شأن له فيكون محجراً عليه فيه  
بعدم يجوز له التوكيل فيها بملك من مملوكين بدونه كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
فمنه من مولا وصح للمملوك ومنه ما يملك من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
بذلك من التوكيل إلا إذا كان من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
على البيع مثلاً لا يفتقر كانه بدله لأن في واقع هذا الوكالة لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
صاحبه ولا يفتقر اشتباهاً فيقول هذا الوكالة من صفته بغير فعل موصى على البيع فهو من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
أما في غير ذلك فلو كان العبد هو التوكيل هو كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
ذلك بعدم شرفه في التوكيل عليه بغيره بكونه مملوكاً من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
من المملوك في الوكالة لغيره فيكون لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
في توكيل وصار له التوكيل كالأول لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
لأنه من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
إما إذا كان في الوكالة لغيره فيكون لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
في التوكيل كونه من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
بالخلاف في أنها ملك لا يشك أن لها فرع فأنها غلة ظاهر فما تقدم على أنه لو خرج ذلك بعد التوكيل لطل الوكالة بالذات لأن ذلك ناسخ فيه الحد الذي لا يزال في غير محله كالوصف والحق  
والمطلوع الثالث كان مضاعفاً لأن الأولين صنفين من جنس الصفات فالتعريف بالجنس فلا ينعينها الوكالة ومن ثم انفصلت عن غيرها  
باعتبارها بالملوك وبما شرف فقلت الصف من مملوكين وكذا يثبت في حكمه الجواز للصوم والتجسس وبما لا يراه من بعد وصح الحد  
وأما المملوك فلا خلاف في أنها ملك لأن ملكه من المملوكين وطعن المطلق أن يملك في البيع والشراء ويخبرها بالملك المتصرف في أن الملك لا يملك  
الوكالة لعدم قدرته في ذلك عن العبد في ذلك الوكيل كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
والملك بصفته لأن في عدمه لكن سبب من حيث هو الحال فيه في جعله وليس لغيره العزبان بملك إلا إذا كان مولا ولا شأن له فيكون محجراً عليه فيه  
بعدم يجوز له التوكيل فيها بملك من مملوكين بدونه كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
فمنه من مولا وصح للمملوك ومنه ما يملك من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
بذلك من التوكيل إلا إذا كان من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
على البيع مثلاً لا يفتقر كانه بدله لأن في واقع هذا الوكالة لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
صاحبه ولا يفتقر اشتباهاً فيقول هذا الوكالة من صفته بغير فعل موصى على البيع فهو من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
أما في غير ذلك فلو كان العبد هو التوكيل هو كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
ذلك بعدم شرفه في التوكيل عليه بغيره بكونه مملوكاً من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
من المملوك في الوكالة لغيره فيكون لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
في توكيل وصار له التوكيل كالأول لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
لأنه من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
إما إذا كان في الوكالة لغيره فيكون لا يفتقر كونه العبد إلا إذا كان في ذلك كاهو واقع وليس هو كاهو واقع الذي  
في التوكيل كونه من مملوكين كذا في كذا ما وصفت في الأصل المتع كوكيله في غير الملك ليس لأن المشترا ومرجع الملك  
بالخلاف في أنها ملك لا يشك أن لها فرع فأنها غلة ظاهر فما تقدم على أنه لو خرج ذلك بعد التوكيل لطل الوكالة بالذات لأن ذلك ناسخ فيه الحد الذي لا يزال في غير محله كالوصف والحق

الملك

الملك

الملك

الملك

مختاراً وشارحاً  
مقاله‌ها و معطیات

23

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



ونوى بنفسه صولاً وابطالاً وابطالاً ظاهر ايمان نواه خاصته فالسلعة المباحة للسلطان في ذلك نيتاً منه بالان كان نافعاً والإرضاء اليه وكان  
ومنه النظر السابق وكذا كان فلو ادخل واستلم صورته صدي دعواه في وكالة التي اشترى بها الأتمة فظهر من المصلحة ان  
ان كان في هذا عقد من الوكيل عند الركن فصيح البيع ولا يكون هذا تطبيقاً للبيع على الركن فظهر ان نواه صولاً وابطالاً  
عدم هذه العورة في السبب الزبور بل مقتضى إطلاق الأدلة خلافه من وجع البيع ولا يكون فلو ادخله الوكيل في مباحة  
ان يكون له الوكيل بسبب الزبور في هذه الوكيل معاً ورائه في هذا الوكيل وهو المبلغ النحل والبيع عنه بالوكلة المرفوعة  
ولا يمكن ان يكون في هذه الوكيل في هذا الوكيل ولا يكون في هذا الوكيل ولا يكون في هذا الوكيل ولا يكون في هذا الوكيل  
وعلى كل حال فان منع الوكيل من البيع الزبور لم يضره على عدم وجع بيعه كالموجع على الوكيل شره ومن المباح ان يبيع له  
ان كان الموكلاً عند بيعه انما يفيد ما دام من المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
كما لو فرض نفعاً من المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
كان العيب هو ان لا يبيع على الوكيل في هذه الوكيل ولا يكون في هذا الوكيل ولا يكون في هذا الوكيل  
في بعض اوقات المبالغ في بيعه من هذه السلعة ويرد عليه ما يفضل ولو بالبيع في ماله او يبيع ما يفضل في ماله او يبيع  
من المصلحة بغير انكار الوكالة ولا يضره في بيعه من هذه السلعة ويرد عليه ما يفضل ولو بالبيع في ماله او يبيع ما يفضل في ماله او يبيع  
مثلاً فان شرط الاجماع من كل منهما الوجه في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
بلا خلاف ولا اشكال في المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
الوكالة المرفوعة من عدم جواز المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
هو ظاهر في ادمه وكذا انهما في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
ثم طوى في الاخرى فظهر من كل احد انهما في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
الاجماع وان كان يضره في ذلك في الوصية على الوجه المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
اشترط الاجماع لاستثناء المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
الحاكم في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
والوكيل في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
حق الميث واليتيم اليه واذا أخذ بعد الوصية من هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
مشارك قلت ما ذكره وان كان هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
احد جزئه من هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
حيثما يقع استثناء المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
العلم ان كان في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
هذه الوكيل في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
بالاستثناء في غير هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
على العقد صدوره في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
او كل واحد منهما وان ثبت وكل واحد منهما في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
هذان من مباح جواز الوكيل ولو اجماعاً في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
الوكيل احد نصيب الاجماع في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
اشترط الاجماع في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
فيكون الشك في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
المنافي لظاهر المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
مستحب في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
فيما لو كان في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
على المتأخرين وعلى احد ما في نصيب في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
ثم طوى الوعد وانما في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
ان كان في هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع  
لا اشكال في نفعه على كل واحد من هذا المرفوع من نفعه ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع ولا يضره في البيع

تکامل و ترقی



[illegible]

٣  
فلما اجمع منها اليسير ولى من جعلنا على ابدية

بل هو راق على ملكه ولو كان لا يتلغى وقع بما تقي منه ٢٦

بهناؤه بعد العلم له هو عدم الفرق بينهما وبين ما صرحوا به من أنها كماله لا نحوها وإن كان هو ما يجرى الجدل والاعتراض بعد من  
 المفهوم عليه. بهناؤه بعد العلم وعلى كل حال إطلاقاً شيئاً يتقدمه مادة الفناء ولا شاهداً واثباتاً ولا شاهداً ومن على قولهم من العلم  
 لا علمه مخالف الفاعل جامع صدقته فيكون في مجموع القول بالاجماع لكن في مناهج الفكر عن كمال الفناء من الفناء والشيء من كماله  
 أنه قوي بغير شاهد وإثبات من الطلاق والخلق والوكالة والوقية والفتنة روية لا لهله بل حكم الصدوق والمفسد والشيء القهارة  
 وسائر ما يوجب حرمه ومن فاضوا ظاهره فيقول شهادة الفناء بهناؤه كان الذي يقتضيه فاعله ذهب الأول لما عرف من إجماع المفسدة  
 بنتي خلافه وبعبارة أصالة عدم غيوبة ما لا يرى في ذلك لعدم كونها ما لا أولاً تعلق به باعتبار كونها لا تعلق به بل كونها  
 يقتضيه حتى لا يثبت ما لا يرى من ذلك في ستم فائدة ومطلقة من العلم لا يوجب في مثل هذا الغلط بل كان في جميع من سلم الكفاية في العلم  
 والدين في حقوق الناس إلا أن الفناء هو ما لا يثبت في ذلك من غير فاعله العام للكون من غير ذلك بالمرء فيكون على كماله يقتضيه هذا  
 أمكن من العمل به بهناؤه لا في العلم ولا في الاستدلال ذلك تعين مقتضى الشهادة به وهو من حيث أحدهما دون الآخر كما ذكره  
 في الترتيب بآثار المال بذلك دون الفناء وأما ما فيه في جميع القول بالاجماع بل في بعض مناهج علماء آخرين أن شئ من العمل بالمال  
 الوكالة لا يوجب على الخلق والاصول وهو ما أنكروه بديهياً القول بأنه كما ذكره من غير شاهد أو مثلاً الفناء من العلم على المال لا يوجب على  
 علمه ذلك منه وغيره ما اعتبر الله في آياته من حيث هو شاهد على العالم وكيف كان فاعله لا يوجب في شئ من مقتضى العلم والوكالة  
 الجامع في العلم على المفسد بل على شئ واحد في العلم والوكالة من غير شاهد أو مثلاً الفناء من العلم على المال لا يوجب على  
 الخلق والاصول وهو ما أنكروه بديهياً القول بأنه كما ذكره من غير شاهد أو مثلاً الفناء من العلم على المال لا يوجب على  
 من المال لا يوجب على الخلق والاصول وهو ما أنكروه بديهياً القول بأنه كما ذكره من غير شاهد أو مثلاً الفناء من العلم على المال لا يوجب على  
 في العلم والوكالة من غير شاهد أو مثلاً الفناء من العلم على المال لا يوجب على الخلق والاصول وهو ما أنكروه بديهياً القول بأنه كما ذكره من غير شاهد أو مثلاً الفناء من العلم على المال لا يوجب على

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كما انه يجوز ذلك لو ادعى الرد بعد الاضطرار منه

من الغمامات فلو لم يزل في ذلك احتمال ترتبه من عليه والاكثار مع ان الاصل عدمه وبما يضمن الذافر في كثير

ملفوظات احمد بن محمد بن علی و احمد بن محمد الشافعیہ



٢  
وقال قسطنطين

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

ان القول قد ورد في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

الذي هو كعوى الرد في المسئلة الشافعية من ثلثان ان ظاهرهم عدم الخلاف في تقديم قول الموصول واليتم في عدم القبض هنا ولعله كذا  
بين وبين ما تقدم من ان دعوى الرد هنا على ان ثلثان بخلافه فان جعلنا قولنا ان ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
الرواية وان ادرك كماله في النظر في الاصل في القول في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
ومن حصل في يد بعضه ان ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
الاستيعاب في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
انكر ذلك المولى مثل ان يقول بعض ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
عدم غلبة الفتن من المولى كذا في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
مخف لا يصلح للمعروف الذي هو مملوك شتما مملوك لا يرد عليه بنو النصف في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
كما يقول قول العبد المازون في النظر في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
مع صدق قولهم من ذلك وان يخرج البهتان كما نراه في موضع من المذكر ان القول في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
وكن مع ذلك كما لا يشك في اصول المذهب في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
عدم بصدف العبد المازون في النظر في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
المازون في خصوص المازون في النظر في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
الفاصل بين المازون في النظر في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
عدم ما يقتضيه ذلك في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
عند الفتن ومن ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
انفا في القول في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
المازون في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
على التمسك بالثبوت في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
ان عين ما في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
او قال اشع بقصد ان ينفق ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
الاختلاف في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
او ان الذين في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
لكن منها عرفت ان ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
او قد كما هو مقتضى إطلاق النص في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
بلا خلاف ولا اشكال في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
والكلام في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
بعضها من ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
بناء على ان ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
فمنها في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
لجزء من ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
وهو لا يرد في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
نصف الصلوة في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
الا ان يظن ان ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
فلذا لا يرد في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
تتمها في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
ولم يرد في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
وان كان ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
لهاذا في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
احد ولا يرد في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية  
للكلام في ثلثان في الرواية والرواية قد وردت في الرواية

[illegible]









[illegible]

جام

ولا يترد المنة في دفع المصير القضاة بل الرضا في محوها لكن هل يعتبر طول زمان المنفعة ولا طوله كما ذكرنا في العرف به في الرضا وقصره والرضا  
 فيصرف ونفسه بجائزته في فساد ما هو به باحتمال الأول بل هو ظاهر جملة ما يصير على ذلك ذكره ويرد على ادعاء المنفعة على مدعيها بل المنفعة  
 للناشئة من الرضا في دفع المصير فانه ما عساه عدم اداء ما ذكرنا من غير العرف منه ولا المصير وقيل هذا لعدم عرف الادراك كما هو واضح  
 كذلك لا يعتبر فضيلة المنفعة بل يكفي اهلها فيصرف وقيل اهلها وبالحق والعدا بالخلل والاداء لا في الاداء بل في دفعه وقيل ان المصير  
 المأول على كسب العدا والمانعة والرضا والرضا على كسبها والرضا على كسبها والرضا على كسبها والرضا على كسبها والرضا على كسبها  
 الحصول على دفع المصير من مزل ارجسلا ومكان لا انتفاع المصلح به فقام العرف به ولو قلنا بعدم ملكها وان لمصلحة باحق الاختصاص لكان  
 الانتفاع بها خارج عن عدم حتى وقفا بانها على اختصاص ملك لا حصل لكن قد استدلوا على ذلك بانها على اختصاص من جهة المصير بل  
 اعادوا لعل قوله مصلح لا مصلح بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 من غير ان يشرع في محوها بل لا يخلو من كسبها على كسبها بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 وغيره بانها على اختصاص المصير فانه ما عساه عدم اداء ما ذكرنا من غير العرف منه ولا المصير وقيل هذا لعدم عرف الادراك كما هو واضح  
 وقت لا يتقيد بالرضا في دفع المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 غايه جواز الاداء لا في دفع المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 فيه عدم العرف بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 وقيل على الفاعل وعلى من دفع المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 عن دفعه وهما في دفع المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 والموجود في الملك من جهة العدا وعرفه بالخاص فيه لانه لا يقع بها الا الضرف فيها وهو ما في الوقت المقتضي بقاء الاصل في دفع المصير  
 اذ لا يمكن في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 وعرفه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 كالنقل في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 الفاعل بينهما لا وجه لهما في دفع المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 يصح وقيل على ما عساه عدم اداء ما ذكرنا من غير العرف منه ولا المصير وقيل هذا لعدم عرف الادراك كما هو واضح  
 القضاة في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 الا انما في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 ومعترفه بوضوحه وكانه قال في دفع المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 والخاص في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 ونحوه واستقر بمال الغير عن الفاعل غير من دفع المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 الا انما في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 وسبل التزمه فاعن اقتضا من عدم الجواز لعدم امكان قبضه واضح الضعف لما عرفه وكان مقتضىه ان لا يقبض في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 العالم في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 تمتة في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 عدم جواز دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 فقد في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 ان منافع الناشئة من المصير من الدفع بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 غير القادر من دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 مثلا فلا يكون المصير بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 الى دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 المنفعة بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه  
 من يجوز ذلك ويمكن ان يكون فطر المصير وغيره في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه بل الرضا في دفعه لا في دفعه

[illegible]

انہوں نے کہا کہ ان کی حکومت نے اس کی تمام تر ضروریات کو پورا کیا ہے۔

2

三

23

[illegible]





اجدوه كما عن القدر الاعتراف به بل عن ظاهر الشريعة لا عن غيره نعم بعد ان افقوا الجدل قال فيه وجه اخر على كل حال فلو الاول ان  
لم يجلد فيه لكن في ذلك يومين ثم اقبل عليه اشراف القرية امامه فشكل من حيث ان ذلك مصيبة في الواقع فلا يخفى معنى الشريعة بها لان  
براد فصد هاتين الحاملتين وانما يحصل ان قصدهما من جفد جسد هاتين وهما في الظاهر والاصل في ذلك ما عن الاية في كنفه فشكل المعنى  
عدم الصحة الى الذي ذكر في النافع فبان ان يمكن ان يكون منه الفرية بشرط الوضوء لا يمكن ذلك في الكفار بل يصح منه الوضوء وانما فيه  
ان القائل ان يمنع المصلين والوجه القدر اذ كل يوم يديون ولا يديون ويجوزون في سبيلهم في الزمان فانه بعد ان حتى من المصدا خالصا  
الجلد في القدر لا يبرر في الواقع نفس لا خصوصا به بالجلد والذكر به وعين الجواز الا اذا لم يجره يحتاج الى شيء من ذلك ضرورة انه لو فرض  
وتجره واما الجواز الواقع الذي ينبغي تقيده في الجامع لشرطه القدر عندنا سوى انه من كل ولا في الواقع الذي هو ظاهر عندنا وهو ان  
في الموضع محلل ولا يثبت القدر في الواقع بل ان الوضوء من الجوازات المحترمة في الزمان الموقوفة على تحقق الامر ليس هو المصدا في الواقع  
الخاصة بالاسلام ودعوى الانفاذ على الغير من الكفار في وقتهم القدر يقتضون الشرائع من عدم اعتبارها في الزمان فانه لا يمكن الفصل  
ضروره شرطية الاسلام في وقتها وانما الجماعة لشرطه القدر على الجواز الذي ليس هو موضوع عبادة في الواقع والمذهب على الشرع  
معنا في الفرع ولعل ذلك هو المراد كوقعه في الوقت بل كلنا الكلام في الوقت من غير المسلمين في الحافة القدر في الواقع بل على اعتبار القدر  
لملوك قبله لشرط الايمان في صحة العبادة واما الوضوء عليهم فالقصران فهو مامع في الوقت كما كان مقتضاها بالحق والواجب والعادة  
والنواصب يحرم مما لو ثبت شرطه الوقت عليهم ان يمكن التام من الادلة فلو هو وجه اخر لشرط الفرية وعليه يستقيم علم جواز  
الوقت على الخاص من حيث كون ذلك وكذا الكافر في الحافة على جواز يكون من الاعتراف على الامتياز في الاوقات فحينئذ وجه الوقت في  
الصفة ثم جدي فانه في الواقع وما ذكرنا في وجه القدر في الكافر على وجهه ان يكون من الاعتراف على الامتياز في الاوقات فحينئذ وجه الوقت في  
ولم يثبت الكافر في الوسيلة في وقت الوضوء بل ظاهرها انما هو في الواقع اذ هو ان يرد منه الصلوات الاخرى ان كان من يقرب على ذلك  
نعم في وجهه وفصله في الحجة بل على قوله او من علمه انما هو في وقت الفرية في الوقت بل على عدم اعتبار شرطه في وجهه في الوقت  
الواقع كره في الحافة لشرطه القدر بعد مقتضاه ذلك وهو سبق على ابد القدر الواقع في الاخرة بل في الزمان وهو مقتضى الفرية في وجهه في الوقت  
الحج واجه العالم والمسلم انما وقف على القدر لانه في وجهه في الاوقات فلو كان المسلمون يدعون غيرهم وان كان القدر واجب لهم ومقتضى الانفاذ  
لان شهادته في الحافة فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
ولا خلاف احد بين المسلمين في حقيقته في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
بل القدر ما على اذارة قدره اهل مذاهب لا غيرهم كما اخبر به بعضنا بل يمكن اذارة الاخرين ولا يلحق الا ان كان يصعب بيان مقتضى  
ظواهر الكافر من وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
خلافه في الزمان وكما لو جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
اليوم القدر في الزمان وكما لو جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
وهذا الوقت على الوجه الصحيح وفيما لا يخفى عليه من انضوائه الاطلاق في اماكنه وكذا في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
الوجه على الاصل قبله كما لا يخفى بل في الكفر بالشرع في اماكنه وكذا في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
الظاهر ناسخ بوجهه في الزمان في الحافة في حقيقته في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
وان كان لا يثبت القدر في الزمان في الحافة في حقيقته في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
هاتين في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
من الشرائع محققا وغيره في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
الحج رتبة على اعتبار الفرية في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
لا يقتضي لفظ الناس في حقيقته وقوله في التعليل لعدم صحة الوقت على وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
فيه كما اخبرنا سابقا ومنه يعلم ضعف ما من الحجة من جواز غير المؤمنين كل سببا الحكم بغيره على وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
ذلك كلفهم لشرطه القدر في الزمان في حقيقته في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
كما في ظاهره اولى من ثامه الدليل والبرهان وكذا ما في من ان الرجوع الى الاوقات في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
في عمل الكلام لاسيما في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
الاصول على الصغار في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
هو الحق في الصغار في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
بعضهم بل انما يرجح اعتبارهم علم الفرية في الاوقات في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين  
وهو مقتضى القدر في الزمان وقيل الكافر كان من جعل عنوان وفصل القدر في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين

هذا هو الوجه الذي عليه العمل في حقيقته في وجهه في الاوقات فلو كان في حقيقته غيرهم هاتين



[illegible]



لا حدیما آذینے الوقف علیہا ۳

٢٠ والمعموم

وَمِنْ ذَلِكَ يَقُومُ الْفَرْجُ وَالْجَلْدُ

الاستشراف

[illegible]



[illegible]













[illegible]



[illegible]

[illegible]

المختصين





[illegible]











بطريق ذلك ليس منوعا لها انها كما اولى اليها الفاضل وغيره مما يبعد من الصدقة او حلف له كما في هذا الحديث وبذلك يظهر ان النظر في  
ذوقه في صدقة سيف خال من ايراد كذا في الاحتجاج على ايراد كذا في قبول الصدقة وهو قوله نعم وان صدقة من خارج كذا حيث صدر الصدقة  
هنا بالبراءة بل في اتمام القبول وكذا في القربة التي ذكرها كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القبول في هذا الموضع خاصة وان اعتبار القربة  
من غير اعتبارها لا ينافي ذلك فليس كذا بل صدقة لكل صدقة ابراء وكذا في القربة والوفاء بها وبين هذا العلم من جهة ما عرفت من صدق  
الصدق فاعلم اني لا يندرج في شيء من فليست هي الا الصدقة تحتها ما في الجمع هذه اقره وكذا في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
باعتبار الصدقة القربة في صدقة الا ان ذلك كله مناف نظام جميعها بمقتضى استفاد من المقتضى الظاهر في ما بينه المصالحان التي هي في  
المصلحة بالصدق وان اتخذها في صدقة كذا في جميع الصدقة العقدية مع غيرها من العقود اولا والصدق اولا والصدق مع عدم القصد في  
تكون هبة لصدق وكذا في العكس صدقة لا هبة وبذلك يظهر ان النظر في هذا من اتم المصلحة ولهذا في جميع ما ذكرنا من كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
نظر من جهة اخرى فاعلم ان الصدقة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
حين لم يصدق والصدق في هذا الا برء مع ابرء من غير صدقة او فاقها الى القبول لا يصدق الا ان في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
خاص وعام وان ابرء صدقة بالصدق العام وكذا في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
اعلم ان في القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
كما عرفت من غير ما ذكرنا من صدقة بالصدق العام وكذا في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
المذكورة في الوصف تحت عبدين زادة عن القربة في جميع صدقة وكذا في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
صاحب الما عرفت من غير ما ذكرنا من صدقة بالصدق العام وكذا في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
ذلك فانها في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
على اعتبارها في القربة بناء على ان المصلحة مع زيادة زيادة القربة التي انقضت عدم جواز الرجوع عنها بعد اجتماع شرطها لتمامها لا في القربة  
وقد قلنا في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
من جهة اخرى فاعلم ان الصدقة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
على ذلك الوجه الذي طرحناه في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
هو بعد كون القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
انما خرجت عما عرفت من القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
هذه القربة وان كان القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
ان لم يكن من غير ما ذكرنا من صدقة بالصدق العام وكذا في هذا الموضع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
شده اذ لم يصدق في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
عن ان لا يصدق في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
لذا فاعلم ان الصدقة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
فيها بعد اعتبار القربة على ان الصدقة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
الاجر وقد حصل في كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
عليه لاجتماع كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
القربة في جميع الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
ان هذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
صدقة في القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
حاشا لو اريد القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
المجمل على ان كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
الحال عن جواز الرجوع بذلك وان كل من عبادة القربة على ان الصدقة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
بني هاشم لصدق في القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
منهم كما تقدم لكونه في صدقة القربة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
والهدية كل فتيحة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
بعد القربة من غير ان يكون في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة  
منها وما عرفت من صدقة في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة كذا في بعض الاحكام لعدم اعتبار القربة

هذا هو  
المراد  
منه

عقلم بنفاد  
شهره

البسط



[illegible]

وَلَقَدْ يَكُونُ الْخَطُّ عَلَى رَجُلٍ آتِيًا عَنْهُ مِنَ الْمَالِ

[illegible]



२५०५५

وغير هذا الصفة

الى الاشراف عليه في الله









كتاب

بعض خاصه لا يحد قضاها وهو يمكن لبعض بعض او بالماله الذي هو موجوده عين وجوه الكثر مقبول الا انه لا يحد قضاها من بعض  
كانت حده على كل حال بل لا المال القليل يقتضيه عدم الغنى بين المقام وبين هذه الشاع الذي هو كالمقبول هو به كل شيء الا ان  
وهو لا يحد من الموهوب بل ان كان مقتضى الموهوب كالمقام هذا كل مع ان مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
ولا ان لا يحد من الموهوب بل ان كان مقتضى الموهوب كالمقام هذا كل مع ان مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
فوق كون الموهوب مدعى للملكه الذي ينفقده ولا يملكه الموهوب كل ذلك مضافا الى ان مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
رجل مال او به لولده فكل ما ارجل المال الذي اهل به يقال له ملكه في مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
فمن يكون وهو لم ينفق له هذا من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
الذي هو من السلب الملك ومن ذلك مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
بعضه من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
والاصح وتر هذا كل في مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
ولقد يحد بعضه من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
رجل كان عليه ملكه لسان وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
مضافا الى مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
افرى ولذا لا يحد من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
الملك كيج الذين على من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
على مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
الملك كيج الذين على من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
في الاثر القبول على مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
الاثر القبول على مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
ان يعقوب انه والقبول على مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
هو احد ما هما مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
حده من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
لفظ مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
لانها كالاراء وهو مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
القبول على مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
بل عز لا يحصل الملك بدون مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
في الحق عن الخلاف وان مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
لعل لا يتحقق الا اذا مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
فالان لا يحد مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
واجب لما مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
ما هو يجب مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
الا ما مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
ويقال في ما في الخلاف ويمكن ان يحصل على مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
القبول على مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
الا مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
بالعقد وان مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
بعضها لا يقتضيه الملك بل مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
ما كان مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
ان مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه  
بعضه من مقتضى الشخص من امانا وهو به كل لا مال له ملكه لا يقتضيه

[illegible]









[illegible]





[illegible]





الذي لا إشكال في حقيقته في الأثر وغيره بل غير من ذلك فهو مستلزم ما سمعتموه وعلى تقدير تسليم طوبى المخطئين وانعقدت على  
الاولى يعني ان يرجع اليه في التصديق لا يتعين حمله على الغالب كما يحتمل عليه في ظاهره من الاثر بل يقطع بعمل معين فله مقبول في الخبر  
ادارة احد هاد من اجل اطلاقه على الغالب منها كما لو كان له على رضى قد لم يقد به عليه منه فهو ارادة ما كمل الاول والثاني والثالث بالثاني  
ما كان المصنف يقتضي الخبر وكان الغالب عدمه لما كمل لا مقتضى جرح اليه بعد فرض طوبى المخطئين ولو سلم الغالب في ذلك لما عرفت  
من حجية ظاهر اللفظ فهو لزم اليه مع ذلك ما صحت له في ذلك لظاهره من عدمه كما في ظاهر الخطأ والقبول في المثال مع  
فرض طوبى في الاطلاق واخره في قوله في هذا الكيد عن معاني الاثر لا يمنع من حقيقته في القبول في الموضع من الغالب لا يقتضي صرفه بان  
اللفظ في باب الخطأ على ما في قوله كان عا ولا يقد به من الشافعي ولا يقد به من غيره في قوله كان عا ولا يقد به من غيره في قوله كان عا ولا يقد به من غيره  
عليه ولو سلم ان كماله بعد ذلك لا ينافيه ولو مستقلا به الا ان يكون بحيث يقتضي الشافعي من الشافعي على وجهه كما في الاطلاق ولا ينافيه  
على عدم ذكرنا وبل في حقيقته هذا كما في هذا اذ اجماعه واللفظ من اموال المفسر على ما في قوله كان عا ولا يقد به من غيره في قوله كان عا ولا يقد به من غيره  
في ذلك لعدم ما يقتضي الغايرة فيه بخلاف الاول في هذا اجماعه لانه الهبة المقصودة منه كمال الله لبقاء صيغة الهبة خاصة  
لفظ التملك من غير علته احد من اهل الاخر في ذلك ولا يمكن ان يقتضي الغايرة من عطف وجهه لكن في ذلك ظهوره مع الاطلاق في  
الاخبار يحصل في الملك في قوله في هذا في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
المسئلة الثانية في الهبة ان يرجع في الهبة الى المعتبر فيه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
ولا يقد به من غير كماله في القبول قد سلم ان كماله في المعتبر فيه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
منه كما لا يخفى على كماله في قوله في هذا في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
الرجوع به بان كان منفصلا كالمثل ولو ولد فان كانت مخرجة كانت الموهوب له في تمامه ملكه وخارجا عن العين وان كان منفصلا  
وفلما انعقد الواهب بانها من الهبة فخرجت من ارجوعه بها بخلاف معتد به احد في شيء منه بل صرح بعض ظاهره عدم الرجوع في  
الاول بين كون الرجوع بعد الانفصال بالولد او بالجنب او بالقطعة وبذلك كالحمل في الفصاله واللبس مثل ان يحمل في الغنم من قطاها  
والصوف المستخرج من حماره لا يرجع منفصل شرعا وعن طعن العين الموهوب له لانه في حمله بل في الواسطة الرجوع بالمحتمل على ما مع حمله  
بنا على انه لا يخرج من الامم وهو كاتري واما الصوف والشعر الا لم يبلغ لوانه في ذلك ان اليهود يبيعونه للعين وهو حسن مع فرض كونه  
كذلك هذا وكذا في الكلام في ان كماله في المعتبر فيه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
ينبغي لبعضنا في من ان شاء الثاني ان لم يظفوا هذا كونه بالزيادة الواهب اذا كانت منفصلة بل صرح بعض بانها تملك وان كانت من قطعة  
قد صرح في اخبار العين بخلاف كماله في المعتبر فيه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
منه بل في ذلك كماله في المعتبر فيه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
ايضا وبما لا يجبه او يوجب زيادة في القيمة او ما عرفت من الاثر من منفصلة للثالث اذ هو منفصلة مطاوعا من وجهه وقدره بالامانة في كونه  
واشواى والولد في الواسطة من الاموال كالخاتم والفضة والظفر وغيره من ذلك من غير ان يتركه في حمله بل في الواسطة الرجوع بالمحتمل على ما مع حمله  
الاطراف كما انه لو جرح من الغنم الواهب ما يبيعونه للعين وهو حسن مع فرض كونه كماله في المعتبر فيه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
وما لا يجبه بان ما اقتضى الفواجر اذ يابها هذا على من اختلف على ما مضى من المسائل المشابهة في الغايرة وفي اخبار العين فلا يخلو وانما  
او على ما عرفت في المسئلة السادسة مع افعال عدم احياء التركة والصفحة المحض من المصروف من منطلق بل يقتضي الواهب العين  
واثره بعد ذلك الاطلاق في ذلك على ما في قوله في هذا في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
بعد الاطلاق في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
اشترط عدم كون الهبة مشروطة بالثبات سواء كانت من الثمن او من الاصل او من كماله في المعتبر فيه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
ان الظاهر من الحكم من حيث خصوص الاصل والزيادة اشترط ان يكون من ثمنه فيكون له ذلك وقد عرفت بان اذ لا يقتضي الرجوع بالارض للاطلاق اذ هو في ذلك  
الاثر في ذلك لا يقتضي القبول بل لا يلحق الاثر منه في هذا الاثر والعزم على ما في قوله في هذا في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
الفرق في مصادره على وجهه وجهه من الحكماء من يفرق بينه وبين ذلك بينه وبين ذلك في قوله في هذا في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
مستطوره وهو انما يطلق في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
عنه ما مضى من ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
حقه من الرجوع كما تقدم الكلام في ذلك في المثل الثاني عدم جواز الوهب الرجوع به بانه لا يقيم من الهبة التي لا يثبت وان شرط المراجعة فيها  
لا خلاف في معتد به بل في كماله على الاطلاق في قوله في هذا في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
وفي منه واضح لا فرق في حقيقته في الموضعين لا خلاف في الثاني في قوله في هذا في ذلك من عدم القصد نحوه التخصيص الحكم بعدم اقتضائه الاثر او القصد لزم حمله والله اعلم  
في اعتدنا نحن عن تحرير مصببة الجميع وان شرط ما يقتضي الرجوع منه من ماني الاطلاق في الاول لبيانها على المغانبة ولا يمتنع بطريق القيمة مع

وغيرها





[illegible]





تكونه عضواً في رتبة ورائي الشهيرة، يرد في ذلك ما هنا الصانع الكندي في كتابه "مقدمة بحارها"

[illegible]



[illegible]

[illegible]







فمن بعضه بقوله القول به بعد ان عرفت من ادوا ما بالقبول من احكام صفات الاله الصلح عدم الاعتقاد بحدوثك والى اطلاقه كونهما عقلا للتعليق كونهما  
السبب في عدم الاعتقاد على عدم التصريح به بالقبول من احكام من قابل مثله بعد اجاعا للاشراط وبشرطه على خصوص ما بعد ادعاء الاعتقاد لذلك  
كل الاطلاق الادلة التي لا يدق ان ذلك بل قد يقع صدق الوصية على الغرض كما ان ذلك يقع بطلان هذا الغرض نهائيا الا ان الحجج كما ترى قد يكون  
كون الوصية باعتقاده والظنية غير باقية من الوصية المتكلمة بل من الوصية العينية بالبرهان على ذلك خصوصا الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
تتبع الخشب بقصد من العقول المذكور وان قيل ان ذلك لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
ما اشتمل على العوض بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
بما الوصف على ذلك بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
والوصف بالبرهان من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
بل ان ذلك بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
بما عليه من مثل ذلك بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
والبدلة ونحوها ما من غير ما قبله لتتبع له بعد ان كان ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
حيث جاز وان كان مخالفا لما من بعضهم كالعامل المحقق الظاهر غير من كون الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
او محتاجا الى قبول احكام ثبوتها ان ذلك يظهر من اعتبارنا في غير من كون الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
نفي خلاف في فعل التصريح بل ان ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
الاشارة مع العكس من الضيق وهو من ان كان ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
يكن ان يكون ذلك بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
تحقق العقد حيث لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
والان لا دليل على ذلك بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
عليه السلام ان اياه حد شرع من اياه من قبله بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
دفعه ما بعد على الغرض من قولنا انما هو من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
قد لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
او نفي ذلك بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
بما على الاشراط بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
لاشارة مع امكان النطق وان قال بعض شايخنا ان لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
في لكاشته من ان كان ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
تتبعه لان خلافه بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
بالوصية فليجب قاضيه بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
الاكفاء بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
منه بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
لكن يمكن ان يكون ذلك بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
فتبينه للاقول انما هو صفات الاله المتكلمة بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
منها حتى يقال ان الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
شبه ذلك على ما به في حق البرهان والبرهان قد وقع  
الاقرار منه بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
الما على ما من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
كالوصية بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
سند ذلك لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
يجوز مجموع مسامحة الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
والفواصل على كتاب بل لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع  
بما لا يفي على كل حال بل لا يفي على ذلك من غير ان يكون من الوصية بالبرهان والبرهان قد وقع





[illegible]



[illegible]



[illegible]





بعد خارج منها ما لا يخرج الورث مطلقا في باقي ورثته من نفوذ الزايد من الثلث ما هو حق الورثة وهو متصرف في حال الجبوة فاذا عازر  
فقد سقطت ورثته وبان المال للموصي لا يخرج من ملك الموصي الورثة لان ما كان للورثة كان للموصي هذا هو  
ان كان الورثة نفقا جازوا وكان التعلق بالذرية الوصية ليس للورثة فيها كالاقتطاع الا في حقها الا في حقها  
حاصل الا ان يعلقوا الا في حقها لا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
عند حصول الموقوف عليه ويجوز ان لا ينفذ من قبل حصول التعلق عليه وكل ما عجز فيه ان الموصي ان لا ينفذ من قبل حصول التعلق عليه  
المعلق عليه ولا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
في الجبوة الورث بل اعتبار عدم حمله الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
بعضها ان لا اشكال في استحقاق الورث من حيث الارث كما لا اشكال في كون الوصية تصرفا بطلانها في حقها الا في حقها  
الشريعة بالنسبة الى الثلث والثلثين ورجوعها لغيره من غير ان يكون غير وارث بالنسبة الى ما تعلق به الوصية هذا هو الواقع منه  
حال الجبوة الموصي يستحق من الجبوة الورث تنقيل لا ابتداء وهذا هو المراد به ما عجز فيه في حقها الا في حقها الا في حقها  
الاجازة حال الجبوة ان ورثها عليه من مقتضى ما ذكرناه فليكن الوصية للورث من الموصي كما لا يخلو انما في المعنى الموردا ان  
للورث الميراث في الجبوة وان التعلق بغيره لا ينافي في بطلانها فاما ما عجز فيه من غير واحد بينهما بان عدم الاجازة من الورث  
حال الجبوة لا ينافي في تنقيلها عليها بعد الوفاة ولو غفقت بعد الوفاة لورثها لانها في طلاق الوصية لان حاصل المراد من قوله  
عن الارث بالنسبة الى ما اوصى الموصي وارض بعد ذلك بان يكون متافيا لما سبق في ذلك الزمان الذي في الحقيقة الحال الزمان الذي يعلم الورث  
بالوصية بعد اوصيها بغيره لا ينافي في رددها وليس هو كالاجازة القصوى في عقد البيع الذي يجعله الى قبول الفداء عنه فاذ لم يجد قبوله بعد ذلك  
كما اذا اقبل عليه بعد ذلك بعد ذلك بخلاف الاجازة في المعام التي منها عازرها الورث بعدم كونه وارثا او ارضاء كونه وارثا او ما قبل الفداء  
فهو للموصي لا ومن ذلك ما يظهر لثلاث ما من المقتضى المزمع في الوصية والجامع في الاضطرار بشره لانها من عدم نفوذها حال الجبوة  
فلما جازها حالها كان الموصي بعد موت الموصي ضعيفا او لمسلم ان ذلك يقتضي الفوائد لك لا ينافي في ما عجز فيه من الارث المعلقة المعلق بها  
وبين الاصحاب في بعض بعضهم نفوذ الاجازة حال مرض الموصي حال شخصه انما منافع المانع في حقها الا في حقها الا في حقها  
من الجبوة بين الغائبين والتفصيل بين غلبة الورث ورضه فان كان الورث غنيا وقد جازها في اسلعه من الموصي لم يكن له الرجوع وان كان فقيرا  
او غنيا ودعا الموصي الى الاجازة فجازها كما لا يخلو الرجوع وهو كاري واضح الفساد بل لا يوافق اصول الامانة في قواعدهم فضلا عن طلاق الفسخ  
الفتوى هنا الذي يقتضي انما في ما يرد بعض اولئك الورث الرجوع عن اجازته حال حياة الموصي فضلا عن الرجوع بعد وفاته في حقها الا في حقها  
الاغراب بان ظاهر الفتوى ذلك وانما يرد من الوصية ما يرد عليه والله هو العالم وكيف كان فاذ اوصت الاجازة بعد الوفاة كان ذلك الاجازة لمصلحة  
الموصي تنقيلها الى غيره لا ينافي في بطلانها من بعض الاجازة عليه ليس لك بانها هي الورث كما عجز بعض العازرة في حقها الا في حقها  
ولا يجرى عليها احكام الجزية التي اوجبها في ذكرها في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
عن ارث ورثته كما لا يخرج على من لم يلق نظرهم لو كان الرد بين ذلك بين احتمال كون الاجازة من الورث بعد ملكه للورث بموت الموصي فانها من  
اجازة مال غير اجازة الفسخ وغيرها كما هو مقتضى ما دل على ملك الورث بموت مورثه ما ذكره بل يزم في حقها الا في حقها الا في حقها  
ملك الورث قريبا فانما لا ينافي في ذلك في ارادة الموصي ملك الموصي بالورث نحو ملكه للورث الذي ينفع عليه لكونه وارثا لغيره في الجبوة وان كان

خلافه لم ينفذ الا في الوصية فانما من غير ورثته ما اوصى به في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
ينفع من الموصي الورث ثم لا يخرج عن ان الاجازة تنفع من الجنون والبله وصح من المفسر حال الجبوة الموصي في الوصية في حقها الا في حقها  
مساها اعلان التزم لا تنفذ الا في الورث ولا اجازة تنفذ على الموصي ام تكون الاجازة كاشعة عن سبق ملكه من الورث وعلى الاول لا  
تنفذ لتعلقها بالقبول والملك قبل الاجازة وعلى الثاني لا تنفذ لانها من غير ارادة الموصي في حقها الا في حقها  
كاشعة عن انتقال الملك من الموصي الى الورث بعد الموت لا تخير بين الرد بين الاصحاب كون الاجازة تنفذ في الميراث الصاعد الى من كان  
وارثا بالنسبة الى الموصي وانما يرد ما يرد على من كان له ابداه هبة ومن هبة الى الميراث في حقها الا في حقها الا في حقها  
وان خلافا من حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
على كل حال حال الجبوة لا ينافي في المال بعد الوفاة وانما هو عدم كونه وارثا وهو ليس تصرفا بالاجازة بين الابن الذي انما هو من حقها الا في حقها  
هذا التصرف لكن في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
او الورث الحاكم او من الميراثين في ذلك انما هو ان على الكتاب المعلق بالوصية الموصي اذ لم يكن متافيا للشرع وان كان ما عجز فيه مالها اذ كان  
بقية الثلث والثلثين والثلثين في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها  
عجز في خلاف ان لم يكن يحصل عليه ولو اوصى بشيء وكان موصيها حال الوصية فقيرا لم يرد في الوفاة كان لا ينفذ لعل بالارث والحق في ذلك بعض  
الشخصه فلم يرد في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها الا في حقها

ع

لها مطلقه

الورث





الذي اخرج من ملكة الوارث اولا كل ذلك لعدم ايراد الوصية والخبرين السابقين بل يمكن جوازها في مال الاطفال مع عدم المنفعة  
 ان لم يكن لهم مصلحة بناء على جواز ذلك للولي الاجباري والغرض انه قد اذن للوصي في ذلك وبغيره بين ما اذ لم يوصر بالملك  
 بل انصرف على جعل وصي عليهم فانه يجوز له التصاريح بما لم ينفسد ولا يغير ولكن مع المصلحة بخلاف ما اذا اذن للولي على ذلك فانه يكتفي  
 فيه بخ عدم المنفعة فلا يابس بكثرة المنفعة وقتها واطلاق الاصحاب في المقام والمصلحة انما هي ليلين هذا الوصية على الوجه الذي  
 عرفنا من ذلك بل على ما قبله ابن ادرج قال بل يطل ما سألوا كان الوارث صغيرا كبيرا او عاجزا او لم يخرج كما يؤول الى ذلك بخلاف ما قبله  
 ذلك كما عرفت برأين فبعد في هذه على سعة في ذلك والمقصود ما عرفت فاقوم ببعض الناس من هذه العبارات المختلفة استخلافا  
 اتب منها ما كان دليلا على خلاف الاصول والقضايا وصح المضاربة من الموصي بالزكوة ان لم يخرج الوارث وجعلها لازمة عليه في غير  
 عمله كما ان لا دليل على ذلك ليس الا بخلاف السابقين ومضمونها ما عرفت ما هو غير مخالف للثبوت من الاصول ضرورة جواز مضاربة  
 لوصي مال الطفل مع المصلحة وان لم يوصر اليه بذلك فكيف اذ اوصي له به ثم قد تبدل صورة الوصية باعتبار المنفعة في الاصل  
 وهو شق خارج عما عرفت فيه فانه قد يبره في كل ما في كلام جماعة كما انه يظهر ان عدم تحرير هذه المسئلة في شيء من كلامهم في  
 شيء وهو ان الظاهر كون المضاربة واقعة من الوصية باذن من الموصي لان ايجازها قد وقع من الوصية ضرورة عدم ثبوت  
 الوصية العقودية في غير التملك على حسب ما عرفت في تقريرها فاعلم ان النظم الموجود في الخبر نفسه مضاربة  
 في غير محل صوابا ولم يكن مال الطفل في ذلك الحال ضرورة ان المراد المال الذي يكون له بالارث منه ومن هنا قال  
 من اجل ان اياه قد اذن له في ذلك وهو محلي وهو كما صرح في عدم كون ما وقع منه مضاربة وانما هو اذن منها ودعوى مشروعة  
 الوصية جملة على الوصية التملكية واذا انقضت لعدم الدليل على اودبها بشهد الملائكة قول المصنف وغيره ولو اوصى  
 بالمضاربة الظاهرة ارادة العهد بها بالانشاء هاهنا على الوجه السابق كما هو واضح وانما العادل ولو اوصى بواجب مالي  
 وغيره اخرج الاول من الاصل لانه لا دين نصا وقوى بل لا جملة بضمه عليه وعلى ان ذلك الجمع الواجب للنصوص  
 الدالة عليه الخصوص وانما الثاني يخرج من الثلث حتى لو كان واجبا بدنيا على ما صرح في معنى صدق ذلك وحكي الكتاب  
 بل في الرأى انه لا خلاف فيه من سلب ارسال المسلمات لعدم كونه من الدين الذي يخرج من الاصل وعدم دليل على تزيل  
 من تركه في كل الاصل اذ اوصى به بقوله اذ الوصية وانما يخرج من الثلث لكن في كونه دين في معنى صدق بعضه ان الواجب  
 الدين يخرج اياه من الاصل كما ان لم يوصر به بل على ظاهر المصنف هنا والتابع والغيب ونحوها مما اطلق فيها الوصية  
 الخارج من الاصل وهي عشرة كتب واكثر على ما قبل بل يفي منه الناس في من بل قد يؤول الى اطلاق الدين على الصلوة وفي غير ذلك  
 من الاجزاء مضمنا الى ما ورد في الجمع ان دين الله احق ان يقضى وشعور الدين للنفقة وغيرها مما هو على ضرورة اذ لا يخرج من  
 كان مشغول الذمة بصلوة او غيره مما من الاعمال باجامة ونحوها فيه واحتمال اختصاصه بما اذا كان مشغول الذمة به مثل ذلك  
 لغرض ان اياه لا فلا يخرج الضعف خصوصا بعد ما سمعت من ان دين الله احق ان يقضى فانهم ان لم ينعقد اجماع على  
 خلافه اذ ان الواجب الباقي بالمالي في الاخراج من صلب المال اذ لم يكن له في مخاطبة به بما يفتون المولى عليه من صور  
 او صلوة والاخر طيب هو به ما لم يوصر المبت ما خرج من ثلثه من غيره في ذلك كله يبقى ما كان بقصبر بعد موته  
 ما تم من خصاصة وعده بعد خزين حصول الذمة على وجه لو تبرع به متبرع واستوجر كل احد عنه ميراث ذمته  
 ولا مدخلية الحكم التكليفي في الوضوء عند منفي الاول وبقيت الثاني نعم لو كان على وجه لا تشغل ذمته به اطلاقا  
 ولم يخرج ما دونه المولى ولا المنع لانه من ضلوع الاخراج من صلب المال او قلته ذلك بناء على عدم اشتراط المباشرة  
 في الواجب البدني وانما يصح دفعه في الجلاء عنه او من المولى والمشرع فضلا عن المسانحة اياه على اشتراطها وانما  
 لا يصح الامتناع المولى عليه او من المولى المتخير عدم الاخراج من المال ضرورة حصول الغرض في ذلك بغيره وبين الاعمال  
 التي استغلت الذمة بما اجازة ونحوها كما هو واضح وعلى كل حال فناء اطلاقه من غير من صلب المال يجب على المولى عليه اذ  
 بما فانه من صور او صلوة او اطلاق المولى بذلك ان كان ولا يجب عليه شيء من ذلك ويجهل اقوال الاول ضرورة  
 يمكنه من اذ به الحق واره انه قد دفع الضرر الاخرى عنه وربما استدلل به بقول الوصية حق على كل مسلم ولكن لا يجزى  
 ما فيه من التعميم المعلوم عدم اثاره ولو لم يلاحظ ما سبق للخبر وكيف كان فقول المصنف وغيره جوابا للشرط السابق  
 في المتن فان وسع الثلث على الجميع وان قصره لم يخرج الوارث بله بالواجب من الاصل وكان الثاني من الثلث غير مناف لما  
 ذكرناه ضرورة اذ اذ ما اوصى بالواجب وغيرها من غير يخرج من الاخراج من الثلث وعدمه فان وسع الثلث على الجميع  
 ضرورة عدم الفرق بين الواجب وغيرها في الاخراج منه فخرج من غير عدم الوصية به يكون كامل المال بالنسبة  
 الى الواجب وانما اقصا عنها فلا يرب في اختصاصه بالثبوت التي لا تنفي الاكثر وخرج الواجب من الاصل لان  
 الغرض عدم ايهامه باخراج الجميع من الثلث لو كان فاصلا فان الذي منع به واحد اخرج الواجب اذ وان كان هو

مشاخر في الوصية ثم يخرج غيره من بعده الأول فالأول ان كان بل يخرج غيره احد بمساواة الواجب الثاني  
 له في ذلك انهم يعني انزلوا وصي بالواجب البدني وغيره من الثالث اخرج اول الواجب وان كان مشاخر من غيره  
 الاول فالاول ان كان بل ربما ظهر من بعضهم في الخلاف فيه فقلنا عن الاول ان كان مع صدانه لا فرق بينه وبين  
 سائر الوصايا التي ليست بواجبة يانه سببه بالاول فالاول ان كان قد اوصى بتمامه الخ قلت يمكن ان يكون دليلهم  
 على ذلك مضافا الى اهمية الواجب من غيره صحيح معوية بن عمار قال ان امرأة من اهل مكة ماتت واوصت الى بنتها ما لها  
 وامرته ان يعق منها ويشد في يديها فنظرت فيه فلم يبلغ فقال ابدى بالحق فانه من غير من مراض الفتن فاجازته  
 وتجعل ما بقي طائفة وطائفة في الصدقة فانه ان كان مورده الخ الا ان التعليل فيه فاض بقوله البدني وجنذا  
 يكون الصحيح المزبور دليله على القسمين والاضافة ان انتم الاجماع عليه كان هو المحذور والاشكال بالاسمعة فيها بالي  
 من الاستدلال على ما توافق عليه النص والقوى من تقديم الاول فالاول بما يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الواجب  
 وغيره فيقبل المشاخر لعدم متعلق له ان كان واجبا <sup>في صحيح</sup> يخرج من اصل المال وان كان من بابا بطل بناء على عدم خروج  
 الا من الثالث اذا كان قد اوصى باخر منه واحتمال ان ذلك حكم شرعي وان كان قصد الموصي على خلافه للصحيح المزبور  
 المحتمل لكون الوصايا غير مرتبة وان المراد منه الترجيح بذلك في قابلية الصعوبة ضرورة اقتضاهم فاعلة بعبارة  
 الاعمال للثبات والعقود للقيود وغيرهما من الغوا عد المحكمة في سائر المقامات وعلى كمال يخرج غير الواجب من الثالث  
 وسببه بالاول فالاول وكذا لو كان الكل غير لبيح الاول فالاول حتى يستوفى الثالث وتبطل المشاخر مع فرض عدم  
 اجازة لان الوصية الصادقة اولا فانه لو فوجها من اهلها في عملها وهكذا ما عيدها الى ان تبقى المشاخر بلا موضوع  
 متعلق به يخص بالاطلاق والخبر حان عن ابي جعفر في رواية اوصى عند موته وقال امنوا فلا ولا وناحي ذكر كونه  
 فظنت في ذلك فلم يبلغ انما في المالك الحنفية الذين امرهمتهم قال ينظر الذين مناهم ويده يعقهم فيقومون  
 وينظر الى ذلك فيقول من اول بني ذكرهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وان عجز الثالث كان ذلك  
 في الذي سمي اخيرا لانه اعقب بعد مبلغ الثالث لا يملك فلا يجوز لذلك معصدا وسببه ابدى الخلاف  
 المعتمد بين اصحابه فيه كان استناده على التعليل يدفع احتمال اختصاصه بما فيه فالحكم في الاشكال  
 فيه من غير فرق بين الصنف وغيره ولا بين وقوع الترتيب في زمان واحد وعرفه زمانا بين متباينين كعدده  
 وعشبه بخلاف الشيخ والاسكا في حيث قدما العقب وان احرل لوقوف عن ابي عبد الله عليه السلام عن  
 رجل حضر الموت فاقف غلاما ووصى بوصيه وكان اكثر من الثالث قال ينص على الغلام ويكون الغضا  
 فيما بيني وغيره ما هو ظاهره في الخبر المتقدم على الوصية بلا خلاف ولا اشكال لا الوصية التي هي محل البحث  
 ولا من حصر حيث جعل الوصية المشاخرة المتباينة زمانا عن الاولى تامخضا ومقتضية للرجوع عنها للضعف  
 ان ابن ابي اوصى بثلث وصايا فاجتمع اخذ فقال خذ ما حرمت قلت فانها اقل قال وان قلت وهو مع خلوة  
 عن تقصيد ضعيف فاذا لشرائط المحبة فقلنا عن ابي جعفر معارف فلا بأس في جملة على ارادة  
 الوصايا بالخط بالصادق ونحوه يعلم عدم قصد الموصي ان يهاجمها بل يعلم كون المراد واحدة منها ولا مرتبة  
 مع في ان الحكم للمشاخر كما هو واضح من ذلك فالواوصى شخص بثلث اول وآخر بربع ثانيا ولا آخر بثلث  
 والثالث لم يخز الوثيرة اعطى الاول لمصاد فله الوصية له ثلث الموصي فيمكن التفوذ وبطلت الوصية لمن عداه  
 بعدم اجازة الوارث المتوقفة حصة الوصية كره ثلث الموصي فيمكن في القرض عليها اذ ليس للموصي الا الثلث  
 الذي قد تعلقت به الوصية الاولى التي لم يعلم رجوعه منها فيستحب حكمها وما وقع من الوصية بالربع والدين  
 بعدها اعم من ذلك قطعاً وكذا الوصى بنصف ولاخر بنسبة الثلث بربع اوله لا يجمع المال ولاخر بثلث  
 لثالث بنصف فان الاول يعطى في الجميع الثلث ويبطل الزائد مع عدم الاجازة لما عرفت من البدء في مثل ذلك  
 فالواوصى شخص بثلث اول وآخر بربع ثانيا ولا آخر بثلث ثالثا لم يخز الوثيرة اعطى الاول لمصاد فله الوصية  
 له ثلث الموصي فيمكن التفوذ وبطلت الوصية لمن عداه بعدم اجازة الوارث المتوقفة حصة الوصية في  
 القرض عليها اذ ليس للموصي الا الثلث الذي قد تعلقت به الوصية الاولى التي لم يعلم رجوعه منها فيستحب  
 حكمها وما وقع من الوصية بالربع والدين بعدها اعم من ذلك قطعاً وكذا الوصى بنصف ولاخر بنسبة  
 لثالث بربع اوله لا يجمع المال ولاخر بثلث لثالث بنصف فان الاول يعطى في الجميع الثلث ويبطل  
 الزائد مع عدم الاجازة لما عرفت من البدء في مثل ذلك بالاول فالاول وما عرفت من ان الاخر في  
 مفرض المتقرب رجوع عن الاول واضح الضعف بعد الاطاحة بما قد مناه بل قبل ان يعرف المعروف الفاظ بل عن

مطالب

دعلا كمال



عن القرير بن ربيعة نسبة اصل الحكم الى علما ناسم لو اوصى بثلاثة الراجع اليه لو اوصى بثلاثة كان لراجه ان ذلك هو  
عن الاول الى الثاني للضاد في متعلق الوصية الذي قد فرض اتحاده واخلاق الوصية وليس الا الرجوع نحو الوصية  
بعين مخصوصة زبنا ثم الوصية بها نفسها للعر واما لو قال ثلث مالي زبنة قال مالي للعر لم يكن رجوعا لعدم العلم  
والنظر بالاتحاد الظاهر لان يكون عرف او قرينة تدل على ارادة الثلث الراجع من ذلك فانه يكون رجوعا ايضا  
كما انه لو كان عرف او قرينة فظن بان المراد من ثلثي لو فرض الاقتصار عليه في الوصية ثلث المال لا الراجع اليه  
لم يكن رجوعا اليه كما انه لو كان عرف او قرينة فظن بان المراد من ثلثي او فرض في الاقتصار عليه في الوصية ثلث المال لا  
الراجع اليه فاصلا لم يكن رجوعا لعدم الضاد في بعض الاول ثلث الراجع اليه الذي صادف الوصية الاولى وبوقت  
في الثانية على الاجابة لكن المترف بين الاحباب انه ما زاد الثلث الى نفسه يكون رجوعا بل من خلاف الثلث ان اجماع  
القرير واخبارهم عليه كما عرفت في نسبة الى علما ناسم لو اعترف بهما بقا في وقت فاعن المذهب والمختلف والاضاع من اثر  
لبس رجوعا لعدم الضار في ارادة ثلث الراجع اليه وهو مادام جابج المال في قبضته ومنسوب اليه ضعف  
شروطه كفاية الظهور في الرجوع كما لا يفرق لصلابة كل منهما القطع الاستصحاب ودعوى عدم الظهور ايضا  
ضعيفة ومع تسليمها فالامر سهل ضرورة رجوع النزاع الى مفهوم عرفه يختلف باختلاف الازمنة ولا يمكن  
وقد ظهر لك من ذلك ان موضوع المسئلة الاولى التي ثلثا بده بالاول فالاول بينهما عدد الوصايا مع عدم الضاد  
بينهما وان امتنع العمل بما جعها لقصور الثلث والمال بخلاف الثانية التي ثلثا ان الثانية تكون رجوعا عن الاول  
فان موضوعها للضاد ان اللان لا يمكن جمعها في الخارج في حد ذاتها فالقصور كما هو واضح ولعل هذا الذي عا  
في محكي ذكر من يتبع ذلك قال دما يوجد في الكتب اما اذا اوصى للانشاء بوصية ثم اوصى باخرى فان امكن العمل بهما  
جعا وجبا العمل بهما ولا كان العمل على الاخير دون الاولى واما اذا اوصى بشي ولم يذكر الثلث ثم اوصى بشي اخر  
لم يذكر الثلث فان مذهب اصحابنا ان يده بالاول فالاول ويكون المقسط ان لم يبين الثلث دلا على من ذكر اجزا  
لازمة اوصى للاول ما قال اوصيت له بشي في كل الثاني والثالث فظن ان ثلثه يبلغ مقدار جميع ما ذكره ولم ينظر في ذلك  
ما اوصى لغيره وكل الثاني فلو علم ان هذا سؤي ثلث ما لم يكن اوصى له به بوس يد بشي اخر فاذ استوفاه يكون القضاء  
على من ذكره اخبار هذا الفرع بين المستلئين فلا يظن ظان ان المستلئين واحدة وان بينهما شائفا ولذا قد كتب  
اصحابنا ان الوصية الثانية ما تحق للاول في جميع المواضع الى اخرها الحسية بعد ذلك واما لكون لا يجني عقلت ان ما  
ذكرناه اجود منه بل ما ذكره من ان الوصية من اولا الوصية بمقدار ثلثه وان اشبهت في سعة وان اخرج النفع كما ستمه  
انشاء الله تعالى وعلى كل حال فلا يجره هنا اعمال قاعدة الاطلاق والتقييد والتميز في التمام حتى يتجه  
انه لو اوصى بثلث المال ثم بجميعه او بالعكس فتمتصص المحجب بما عدا الثلث فيعطى ذو الحجب مع الاجابة في الثلث ان  
لو كان متاخرا اما لو كان هو المتقدم فنقله ذلك وقوف الثلث الثاني والثلث الموجب للتنازع على الاخر فالاول  
ثلثي زبنة ثم قال جميع المال للعر وبوقت الوصية الثانية على الاجابة وكذا العكس ولا يكون رجوعا عن مقدار  
ثلث لا يترتب عرفت يكون المراد من جميع المال ما عدا ثلثه الى غير ذلك كما نفع على هذا التفسير لكن الذي يظهر  
عدم مراعاة للفهم العربي في امثال التمام عدم التقييد والتخصيص انه كلفاس او التقييد بعد حضور وقت العمل العالم  
والمطلق او كالاخبارات التي لا يجوز تحذير ذلك فيها بعد الفراغ من الشاغل بما لان وقت حاجتها حال وقوعها او لان  
المراد بها انشاء تمليك ومثله لا يجري فيه الاطلاق والتقييد او لغرض ذلك واما احتمال التزام الاصحاب ذلك  
كله فيما سمعت وغيره فان ما به ملاحظه كلامهم ومن الغريب بعد ذلك كلامه ما وقع للكره في التمام من ان  
الثالث لا يترتب عرفت يكون المراد جميع المال ما عدا ثلثه الى غير ذلك كما نفع على هذا التفسير لكن الذي يظهر  
عدم مراعاة للفهم العربي في امثال التمام عدم التقييد والتخصيص انه كلفاس او التقييد بعد حضور وقت العمل العالم  
العمل بالتمام والمطلق او كالاخبارات التي لا يجوز تحذير ذلك فيها بعد الفراغ من الشاغل بما لان وقت حاجتها حال  
وقوعها ولان المراد بها انشاء تمليك ومثله لا يجري من الاطلاق والتقييد او لغرض ذلك فاما احتمال التزام  
الاصحاب ذلك كله فيما سمعت وغيره فان ما به ملاحظه كلامهم ومن الغريب بعد ذلك كلامه ما وقع للكره  
في التمام من ان الثالث اوصى في الوصية ان تكون نافذة يجب حملها على ما يقتضيه التفويض في الامكان واما  
يكون الثانية نافذة اذا كان متعاقبا الثالث الذي هو المراد في الوصية فيه يجب حملها عليه كما يجب حمل الاطلاق مع التقييد الغض  
على استعماله جلا ليلس في معناه الحقيقة ومع يتحقق الضاد في ثلث الاول اوصيت بثلث زبنة وثلث لعر فيكون الثاني ما عدا الاول  
منه واول من قال ثلث لعر فاعرف عليه ان لو اوصى زبنة لعر وبعث في ذلك لعر فيكون الثاني لعر فيكون الوصية الاولى نافذة

کتابخانه

[illegible]







کتابخانه

[illegible]



طابقہ





[illegible]

طبرستان



في سنة ١٢٠٠  
مطلع شهر ربيع الثاني  
وكانت من اجراء  
سلك المواصلات  
من الميناء الى  
عندما انزلت  
منها

في سنة ١٢٠٠  
مطلع شهر ربيع الثاني  
وكانت من ايام احمد بن محمد  
سلطان المملوك من المماليك  
في سنة ١٢٠٠  
عندما كان المماليك  
في سنة ١٢٠٠



میرزا

السيد عبد الله بن محمد  
مؤلفه  
الإجازة فاعل بن إدريس  
من علم



[illegible]



• فضلہ اعلیٰ حضرت دہلی

کتابخانه

مما إذا إلى خلق النقص  
ووصل الباقي في نفسه  
أفتمنا وجملاً في نفسه  
ولها



[illegible]

ويعلم من  
أصول الدين  
فمن يأنه  
عن القس  
أو المبلغ  
ذلك المبلغ

朱

ولا بد

ولا بد

[illegible]

[illegible]

بعض عدول المسلمین بہ سنیہ المذاہب و مخالفت ائمہ اربعین کثیر من احکام الاسلام ۲

العلاج

الحاكم في النومات اربعين مثلهما ما غير المراد بانها احدهما انما على الراي على وجهي كونه موصلياً بقطع الفعل والوجه البعدي عنهما انما اشارة احد النماذج  
الاخر غير انما بانها على كمال فلو شاعنا على وجهي لساننا على غير المراد انما انما على اعتبارها الخلق لا على اعتبار الصلاح في صدرها بقوله الاخرين بعض ما يجرى به بركا  
منها من صاحب الاما لا بد من كونه الشبهوا كونه الوجه والادب وصالته العفارة وشدة كثر الميت وتعود ذلك لا يمكن تأخره الى وقت الاتفاق بل من مع  
زيادة قضاءه وبنوعه وانما الوجه البعدي يقول المفسر مع خوف قولنا انفع المخصوص عن الميت ودفع الفعل والوجه الجاهل ورد الوجه البعدي  
العبر العنصرية وفي غير القرين بين صورتي الاطلاق والري عن الانفراد فيقول ذلك في الاول ولا يجوز في الثاني وفيه لا بد من بعدا بعد من قبل الاطلاق وعلى  
جواز الانفراد في الظهور والصلح وذلك لا يصلح انما كان في ما يشرى بها قبل بان ذلك لا بد من جهة تنسب فعل قبل الرجوع الى الحاكم او بعد ذلك وليس بل  
الاول بقوله والوجه من الميسر والكل من عدم جواز الانفراد مطلقا حتى في كسوة اليدين وما كونه امتا لا في الموضوع من غير ما يشرى بذلك من قبل  
الرجوع الى المصلح في الحاكم او من يقوم مقامه في حله او من احد ما من العدلين من يابحس بالامن حيث الوصاية وليكن في ذلك ريب للحاكم  
المعد لم يشال ذلك جرحا على الاجماع مع الامكان من غير استبدال لعدم ولا بد منها في الميت وحيث من الظواهر في الحاكم لا بد من اعلمها وتوقها  
انكسر بان في شخصها احدهما بالحد في دفع الموضوع قبل دفع ما لا في الاجماع على الاجتماع الذي منه دفع الى العمل في دفعه ويجوز ذلك ما رجع الى  
المادة في نظر الحاكم الى الرعي بعد ذلك لا يكون ما اذا من القولين فان قاس على وجهي بعد جمعها على الاستبدال في الحاكم والوجه الذي يجرى  
صونا وصوبا الميت عن الخطير وحفظنا لا من التلف ولها المال بل في عدة من بعد الانعاج الذي هو شرط في ذلك منها ما يشرى في شرط ما اذا يكون  
في وجوده بغيره لا على هذا فلو كان في الترتيب كذا القول الاحتجاب هو من عدمه شرط على ان الموضوع ما قد لا بد من عاصمها بصفان لوجوب انفراد  
الى انفراد الموضوع الامكان فيجوز بان في الموضوع الوصاية وبذلك انما الحاكم فلا يشرى احتجابا على هذا الظاهر بروك القول منها وانما على انفراد  
الموضوع على المشهور في قولنا في ذلك لا يمكن ان يشرى في الموضوع على المشهور بل لو لم يشرى في ذلك انما كان على انفراد الاحتجاب وحيث انما  
اذا كان مستند الى اعتبارهما ما راد بان يحسب المصلحة لا المشيئة والمادة لا يقتضي القبول في كونه من حواجر الجرحا كطها على الانعاج على غير شرط انما  
العدالة لا من مع الخاسر الذي كان الحاكم معاجرات او قد يقع بانه لا مانع من التزام جواز الحاكم لما انما هو لا يصلح في ذلك ومع الفاسد فيجوز هذا  
لا يشرى في هذا انما على الذي لا يشرى في الموضوع على القول انما الحاكم ان كان لا يشرى في الموضوع بل من فقهها وان كان يجوز في المختار انما  
مع امكان الاجماع بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك  
حيث يجب انما على علمها في غير ما يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
ما اوصوله ولو انما في الاستصحاب انما على الحاكم من يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
الضم والخراب في غير ما يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
حل كلامه على القول في الحاكم من يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
عليه كذلك في الاستصحاب انما على الحاكم من يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
على ما يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
يجب العجب والعدالة على كل من يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
ومن انما ظاهر الشريعة علم حتى الموصي بولي احدهما منفرد او الوصية انما احدهما منفردا في ان يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
في فقهها وحكم ارشاده ويجوز في الشهادين وقاض الراتب بل هو الحق في غير الدين وجماعة لا بد من مجموعها في ما يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
بذلك لا انما مقتضى ما ذكره انما انما وصاية الاخرين من يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
لا بد من هذا الحال كالمشاهير في ذلك علم الحاكم في ذلك في الوصية على الثاني بعد ان اشتهر من ان هذا الحاكم بغير من يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
عن الفقيه في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
والا لزم التبدل في الموصي عن الشريعة وهذا الجواب بخلاف ما وصلها معا في ان يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
الموصي في المقام الاول منصوب من قبل الموصي لم يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
لا يجرى بطلان الوصية بل من يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
اي شخص يكون في يوم امين الحاكم مناه وهو صحيح باطل ومنه على ما ذكره على ما ذكره من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
ولكن مع ذلك لا يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
فما سبب الوصية في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
الفرع في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
وشرط الامر لا يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
هو حيث تقوم فيه في كون انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها  
كان ينبغي القطع بامارة الانفراد وعدم الزيد في الراي مجمعين مع اشتراط الانفراد التام في غير ما يشرى في ذلك انما على ذلك انما يشرى في كونه من الجاهل بل من فقهها



مايقوم

[illegible]

بِقَاءِ

محفوظ











[illegible]

Upham

المخ سبباً أن جانبا من الوصفين ورد في المعجمين نصف المرفعين

الاجازة  
مصر في وقت  
مسألة الرد من  
في احد النسخ  
من



[illegible]

مضطرب ۱۱۴

مظاہرہ انہاں ہوں اللہ صلا

وَفِيهِ رُوحٌ مُبِينٌ

مثالی و بعضی غلط امثال



[illegible]

لا رحدیه ستماری علی عاف صم ارم علی افا

لا رحدیه ستماری علی عاف صم ارم علی افا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وللورثة في مقابل ما ائتمن منها اربعة اشباع فخير ثلثه اسباعا الارباع مستخف من نفسها من اوجب انشاء ابيك بل عكسه لو اراد الورثة ان يدهوا احضاها من غيرها وهو سبعها ويتبع منها سباعا وديرة فواحدة اسباعا فليقبل ذلك وان كان هو خلا فلا يحكم عنق في ذلك من انهم ذلك وعلى حكم كرم ثم السبع المصروف ان رضى به بدلا عما من المصروف ذلك ويعنى عليها حين ملكته لا بالاعا في الاول ان المستفيع سبعها في غيرها ولعل المحصل من ذلك ان في المسئلة قولن احدهما ان الورثة يجرى دفع في دفعها الذي استخف به الماعن منها فان دفعوه من ميثها ورضيت به عنق ملكها اياه وان ارادوا دفعه من عمل اخر وبتت سبع الحاربه ملكا لهم كان لهم ذلك لانهم خرجت في محبات الله انشاء انه لا تنجب للورثة الا ان السبع باق في الغنم للعقوبات فاذا ثبت لها في الزكاة من كانا لغناهما مائة بطر في الوالي ولا يكون للورثة شيئا وهو واضح بناء على التسوي من غير فرق بين المسئلة ونظائرهما لانهما ان تقع من قبول بعضها من عيون المهر صريح كلام كرم لو دفع الامر على رضاها وهو محذور بناء على التمسك بعديه منوطا بفتح صدحها ونحو ان لمالك الكلام في ذلك على اخره ولو فرض زيادة دفع المثل من فيها وفرض كونه بقدر رهام بن ثعلب عنق مائة ولها المثل مثل ثمانين والورثة ثمانين في مقابل ما عمنها من اربعين فالركع في فطرها بحسنه اشياء ومقتضى ذلك ان لغناهما فتح اجمع لعدم فراقه من الورثة المثل الذي هو من المداين كان له في غير الجش الا ان الورثة ان الورثة الدافع من غير غيرها ولما ظهر ذلك من ذلك كان اطلاق المصروف على الكساح مبنى على عدم وجوب التمسك بالعقوبات في جعلها اما اذ كانا في نفس رجل العقوب بسبب ونهبط الكساح للبعوض للمسئلة السابقة

ولا يمكن ان يرد المصروف الكساح بثورة فعلا على وجهه بل عليه اسباعا وطهها بن لك العقد لانه يحكم بعصه الى الوث وجه العقوب وجود المقتضى صدور العقد من اصله فعلا وانشاء المانع من الاخير لغيره رضى بها وانما يستخف في الدعوى الموت كاعن العوق لصريحه

هذا امر الكلام فيها على المسائل وانما غلبت الفاضل في عقد فبها وفي نظائرها لكن من احاط بما ذكرنا فاعلم انما فيها اجمع

وبتلوه الكلام في كتاب النكاح

ولله الموفق والهدى

والسبح لله

والله اعلم

والله اعلم

[illegible]





